



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 دج.	داخل الوطن 600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

الدورة العادية الأولى

الجلستان العلنيتان المنعقدتان

يومي الاثنين والثلاثاء 03 و04 سبتمبر 2007

فهرس

- جلسة يوم الاثنين 03 سبتمبر 2007 (صباحا)

- تقديم مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 07-03 المؤرخ في 24 يوليو 2007 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007 والتصويت عليه.

- تقديم مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 07-04 المؤرخ في 19 غشت 2007 المتعلق بالإعفاء المؤقت لعمليات استيراد البطاطا الطازجة أو المبردة والموجهة للاستهلاك من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة والتصويت عليه.

- تقديم مشروع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي ومناقشته.

- جلسة يوم الثلاثاء 04 سبتمبر 2007 (مساء)

- رد السيد وزير المالية على تدخلات السادة النواب وتساؤلاتهم خلال مناقشة مشروع القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

محضر الجلسة العلنية الثانية المنعقدة يوم الاثنين 03 سبتمبر 2007 (صباحا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زيارى، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السيدان : - كريم جودي، وزير المالية.

- محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب،

اسمحوا لي قبل أن أشرع في عرض الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2007 في جانبه المتعلقين بالميزانية والتدابير التشريعية، أن أقدم لكم أسباب اللجوء إلى الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2007، إذ هناك سببين رئيسيين لإعداد مشروع هذا الأمر ويتعلق الأمر بإعداد ضبط ميزانيات التسيير لبعض الدوائر الوزارية وإعادة النظر في ميزانية التجهيز لسببين هما: الإعداد لتقديم مشاريع في طور الإنجاز وتسجيل برنامج جديد، وتكييف تنظيمنا مع مبادئ وقواعد المنظمة العالمية للتجارة تحسبا لمواصلة مفاوضات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

يتميز السياق الاقتصادي الكلي الذي تم فيه تحضير هذا الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2007 بتعزيز التوازنات الداخلية والخارجية لسنة 2006 والذي يتضح من خلال الآتي :

- نمو اقتصادي خارج المحروقات يقدر بنسبة 5.3٪،

- تضخم محصور في حدود قريبة من شركائنا التجاريين مقدر بنسبة 2.5٪.

- نسبة البطالة في تراجع بثلاث نقاط مقارنة بسنة 2005، حيث بلغت نسبتها 12.3٪ حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء في شهر أكتوبر 2006.

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة

والدقيقة الخامسة صباحا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيد وزير المالية والعلاقات مع البرلمان، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة :

أولا/ التصويت على مشروع القانونين المتضمنين الموافقة على الأمر رقم 07-03 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007 والأمر رقم 07-04 المتعلق بالإعفاء المؤقت لعملية استيراد البطاطا الطازجة والمبردة والموجهة إلى الاستهلاك، من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة.

ثانيا/ تقديم ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي. وأحيل الكلمة الآن إلى ممثل الحكومة السيد وزير المالية ليقدم مشروع القانونين، تفضل.

السيد وزير المالية : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيداتى سادتي نواب المجلس الموقر،

قبل أن أتطرق إلى مضمون الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2007، أنتهز هذه الفرصة لأقدم بجزيل الشكر والامتنان لرئيس لجنة المالية والميزانية وأعضائها.

التبادلات التجارية الخارجية المرصودة بفائدة مقدرة بمبلغ 14.3 مليار دولار أمريكي عند نهاية شهر يونيو 2007.

سعر صرف الدينار بالنسبة إلى الدولار الأمريكي يبين ارتفاعا خفيفا في العملة الوطنية، حيث تمت مبادلة الدينار بمتوسط 70.86 دج للدولار خلال السداسي الأول من سنة 2007 مقابل 72.65 دج في سنة 2006.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

ورد الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2007 الذي يركز على هذا السياق على أساس تأثير الاقتصاد الكلي الآتي :

- الإبقاء على سعر برميل النفط الخام بمبلغ 19 دولارا أمريكيا، ويتعلق الأمر بتأمين الإنفاق العمومي للاستثمار في حالة التقلبات المفاجئة لظروف السوق البترولية وتجنب جعل الإنفاق العمومي للتجهيز متغير للضبط، كما سبق وأن حدث في الماضي. ويتعلق الأمر فضلا عن ذلك بإسهام أفضل من خلال صندوق ضبط الإيرادات في دعم السياسة النقدية للبنك الجزائري في جانب استيراد السيولة لكون الهدف هو التحكم في التضخم.

ويقدر صندوق ضبط الإيرادات المنشأ ادخارا ميزانيتها يسمح بالقيادة في ظروف حسنة وبطرق متعددة لسنوات تمتد إلى آجال 2009 لتمويل ميزانية الدولة.

- سعر الصرف مقدر بمبلغ 74 دج للدولار الواحد.

- واردات الودائع في زيادة مقدرة بنسبة 10٪ بالدولار الجاري متصلة بزيادة تسمح بتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو.

- النمو الاقتصادي خارج المحروقات مقدر بنسبة 6.5٪، حيث بلغ النمو الاقتصادي الإجمالي 3.4٪.

- نسبة التضخم المستهدف هي 3.5٪.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

في مجال ميزانية الدولة، يظهر قانون المالية التكميلي لسنة 2007، إيرادات ميزانية في ارتفاع مقدر بنسبة 1.6٪ حيث انتقلت من 1802 مليار دينار في قانون المالية لسنة 2007 إلى

- يحدد توازنات الميزانية حجما إجماليا للخزينة خارج صندوق ضبط الإيرادات في مستوى نسبته 8.4٪ من الناتج الداخلي الخام.

- الأموال المتاحة لصندوق ضبط الإيرادات مقدرة بمبلغ 2931 مليار دينار عند نهاية شهر ديسمبر 2006.

- فائض ميزان المدفوعات مقدر بمبلغ 17.9 مليار دولار أمريكي.

- احتياطات الصرف في تغير إيجابي بلغ مستوى 77.78 مليار دولار أمريكي عند نهاية شهر ديسمبر 2006.

- المعدلات النقدية للدينار في ارتفاع خفيف بالنسبة إلى الدولار الذي تمت مبادلته بمتوسط سنوي قدره 76.65 دج.

- المديونية العمومية جاري أداؤها وهي في تراجع واضح، حيث بلغت 880 مليون دولار أمريكي أي بنسبة أقل من 1٪ من الناتج الداخلي الخام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

فيما يخص مجمع الاقتصاد الكلي والمالية المتاحة في السداسي الأول من سنة 2007، فإنها تشير إلى ظروف السوق البترولية التي هي نفسها تقريبا ظروف سنة 2006 حيث يقع متوسط سعر تصدير برميل النفط خلال ستة أشهر الأولى من سنة 2007 في حدود 64.1 دولار أمريكي للبرميل مقابل 65.4 دولار أمريكي للبرميل كمتوسط سنوي لسنة 2006.

تغير المؤشر العام للاقتصاد بنسبة 2.4٪ خلال السداسي الأول من سنة 2007.

حجم الخزينة خارج صندوق ضبط الإيرادات يقدر بمبلغ 56.5 مليار دج عند نهاية شهر يونيو 2007.

الأموال المتاحة لصندوق ضبط الإيرادات تقدر بمبلغ 3194 مليار دج عند نهاية شهر يونيو لسنة 2007.

المديونية العمومية جاري أداؤها تقريبا في نفس المستوى المسجل عند نهاية شهر ديسمبر 2006، حيث حددت عند نهاية شهر يونيو لسنة 2007 بمبلغ 880 مليون دولار أمريكي بالنسبة إلى المديونية الخارجية وبمبلغ 1780 مليار دج بالنسبة إلى المديونية الداخلية.

يزيد جانب الميزانية لقانون المالية التكميلي لسنة 2007 خارج صندوق ضبط الإيرادات من تفاقم حجم الميزانية والخزينة المعلن عنها في قانون المالية لسنة 2007، حيث انتقل هذا الحجم المرتبط بالنتائج الداخلي الخام على التوالي من نسبة 29.2٪ إلى 33٪ ومن 27.6٪ إلى 30.7٪ أي 1967 مليار دج.

في مجال التحليل، سيحدد حجم الرصيد الإجمالي للخزينة بمستوى مماثل للمعيار الذي تم اختياره في مجال قيادة الميزانية أي 3٪ من الناتج الداخلي الخام، حاصل الجباية البترولية الناتج عن السعر يبلغ 70 دولار أمريكي لبرميل النفط الخام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

لقد تم التقييد، في صندوق ضبط الإيرادات وهو مصدر لتمويل عجز الخزينة بمقتضى المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، في سنة 2006 مبلغ 1798 مليار دج بعنوان فائض لقيمة الجباية البترولية مشكل بواسطة الفرق بين الجباية البترولية المحصلة وتلك المدرجة في الميزانية.

لقد ارتفعت الاقتطاعات التي تمت من صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2006 إلى 709 مليار دج قسمت إلى: 91 مليار دج بعنوان مساهمة الصندوق في تمويل عجز الخزينة، و 618 مليار دج بعنوان تسديد أصل المديونية العمومية.

حددت الأموال المتاحة لصندوق ضبط الإيرادات عند نهاية شهر ديسمبر 2006 بمبلغ 2931 مليار دج، أي بزيادة مقدرة بمبلغ 1088 مليار دج، مقارنة بالأموال المتاحة لصندوق ضبط الإيرادات عند نهاية شهر ديسمبر 2005.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

فيما يخص التدابير التشريعية المقترحة في قانون المالية التكميلي لسنة 2007 فإنها تتعلق أساسا بما يأتي :

- تغيير تسمية رسم الطبقة عند الذبح، ويكمن اقتراح التدابير في استبدال رسم الطبقة على الذبح بالرسم الصحي على اللحوم، ويبقى مستوى الرسم دون تغيير مقدرا بمبلغ 5 دج لكل كيلو غرام من اللحم.

1831 مليار دينار في مشروع الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2007.

إن الزيادة الملاحظة راجعة أساسا إلى حواصل الضريبة على الدخل الإجمالي، غير تلك المطبقة على الأجور وحواصل الضريبة على أرباح الشركات. لقد تم تعديل نفقات الميزانية كالتالي :

بعنوان التسيير :

بلغت التخصيصات الإضافية 77.8 مليار دج، وتجدر الإشارة إلى أن ميزانية التسيير أدرجت تدابير ذات طابع اجتماعي، ويتعلق الأمر بإعادة ترمين تعويض الأجر الوحيد الذي ينتقل من 400 دج إلى 800 دج شهريا، وإبرادة ترمين للمعاشات الممنوحة للمعوقين بنسبة 100٪، حيث تنتقل من 3000 دج إلى 4000 دج بتسديد متأخرات المعاشات لفائدة هذه الفئة الاجتماعية.

كما تدرج ميزانية التسيير فتح ما يزيد عن 17000 منصب مالي موجهة إلى قطاعات التربية الوطنية، الصحة العمومية والأمن الوطني.

بعنوان التجهيز:

تعود مراجعة الميزانية إلى إعادة تقييم تكلفة بعض المشاريع في طور الإنجاز، 745 مليار دج تتوزع كما يأتي :

- مشاريع البرنامج التكميلي لدعم النمو.
- مشاريع برنامج الجنوب.
- مشاريع برنامج الهضاب العليا.

تترجم إعادة التقييم هذه، بتخصيص إضافي لاعتماد الدفع مقدر بمبلغ 122 مليار دج.

تسجيل المشاريع الجديدة 557 مليار دج في مجال رخصة البرنامج المحدث، 122 مليار دج في اعتمادات الدفع الإضافية.

وتدمج اعتمادات الدفع الإضافية المذكورة أعلاه أي 245 مليار دج، 43.5 مليار دج بعنوان عمليات برأس مال منها أعباء مرتبطة بالصيانة وحراسة المدارس، دعم سعر حليب الأكياس.

أسعار البطاطا بنسبة 136.6٪ خلال شهر يونيو لعام 2007 مقارنة بشهر يونيو لعام 2006، ونسبة 62.2٪ كمعدل للسداسي الأول لسنة 2007 مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2006 وتعكس هذه التغيرات الكبيرة الضغط الحاصل على هذه المادة ذات الاستهلاك الواسع، ذلك الضغط الناتج عن تراجع عرض هذه المنتجات في السوق المحلية.

ويمكن لهذه الوضعية أن تدوم إلى غاية توفر المحصول المقبل الذي سيكون في بداية شهر نوفمبر 2007 وبالتالي لا يمكن ضبط السوق المحلية إلا عن طريق اللجوء إلى الاستيراد.

في المستوى الدولي شهد إنتاج البطاطا الموجهة إلى الاستهلاك تراجعاً ملحوظاً خصوصاً في أوروبا التي تعتبر ثاني منتج للبطاطا عالمياً، وكان لهذا التراجع تأثيراً في ارتفاع أسعار المنتج انطلاقاً من البلدان المصدرة له.

إن وضعية كهذه إضافة إلى حقوق جمركية مقدرة بنسبة 30٪ ورسم على القيمة المضافة بنسبة 7٪ كانت ستجعل أسعار البطاطا المستوردة قريبة من تلك المتداولة في السوق المحلية، ولاجتناب الوقوع في مثل هذه الوضعية ومن أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين تم اتخاذ قرار الإعفاء المؤقت لعمليات استيراد البطاطا الطازجة أو المبردة الموجهة إلى الاستهلاك من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من 20 أوت 2007 إلى غاية 1 نوفمبر 2007.

تلكم هي الغاية المنشودة من الأمر رقم 04-07 المؤرخ في 19 أوت 2007. أشكركم على حسن انتباهكم.

الرئيس : شكرا السيد ممثل الحكومة، والآن أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة المالية والميزانية لتقديم تقرير اللجنة عن مشروع القانونين، فليتفضل.

المقرر : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، معالي وزير المالية،

- مراجعة مستوى نسبة الرسم الداخلي على الاستهلاك واستبعاد بعض المنتجات الخاضعة حالياً إلى الرسم الداخلي على الاستهلاك، ويكمن التخفيض المقترح في إرجاع التسعيرة الحالية التي تفوق نسبة 40٪ إلى مستوى 30٪، فيتم سحب الكحول الخاضع حالياً إلى الرسم الداخلي على الاستهلاك من قائمة المنتجات الخاضعة إلى هذا الرسم.

- رفع سعر حق التنقل على الكحول، بما فيها الكحول المقترح للسحب من قائمة المنتجات الخاضعة إلى الرسم الداخلي للاستهلاك.

- يعوض هذا الرفع ناقص قيم الميزانية الناتجة عن تخفيض نسبة الرسم الداخلي للاستهلاك.

- مراجعة عمليات النفقات للصندوق الخاص لترقية الصادرات ويتعلق الأمر من خلال هذه المراجعة، بعدم منح دعم النقل لمنتجات قابلة للتلف فقط ومنتجات موجهة إلى مسافات بعيدة من جهة أخرى.

- تنتقل نسبة الحصة المقتطعة من حاصل الرسم الداخلي على الاستهلاك المقيدة في هذا الصندوق من 5 إلى 10٪.

- التكفل عن طريق الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب بنسبة 50٪ من فاتورة الكهرباء لفائدة أسر ولايات الجنوب بالنسبة إلى جزء الاستهلاك الذي يقل أو يساوي 5000 كيلواط في سنة.

- تخفيض نسبة الرسم على القيمة المضافة المطبقة على الحواسب أي 7٪.

- تخفيض نسبة الفوائد على القروض الممنوحة من البنوك للخواص في إطار عملية "أسرتك". أشكركم على حسن انتباهكم.

السيد الوزير (بواصل) : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة نواب المجلس الموقر،

قبل أن أتطرق إلى مضمون الأمر المتعلق بالإعفاء المؤقت لعمليات استيراد البطاطا، أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى رئيس لجنة المالية والميزانية وأعضائها.

وفي هذا الإطار، يشير تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المعطيات المقدمة من قبل الديوان الوطني للإحصاء إلى ارتفاع

أما عن مراجعة ميزانية الدولة من حيث التسيير والتجهيز، فهي تعود للتجهيز إلى :
 - إعادة تقييم تكلفة بعض المشاريع التي هي قيد الإنجاز بمبلغ + 745.4 مليار دج أي بزيادة تتوزع على :
 - مشاريع البرنامج التكميلي لدعم النمو بزيادة (+ 543.1) مليار دج.
 - مشاريع برنامج الجنوب بزيادة (+ 82.5) مليار دج،
 - مشاريع برنامج الهضاب العليا بزيادة (+ 119.8) مليار دج.

وقد رصدت لعملية إعادة تقييم جملة هذه المشاريع اعتمادات دفع مقدرة بمبلغ 122.2 مليار دج.

- تسجيل مشاريع جديدة برخص برامج مقدرة بمبلغ 557.5 مليار دج واعتمادات دفع مقدرة بمبلغ 122.8 مليار دج، وبذلك ترتفع نفقات التجهيز من مبلغ 2.048.8 مليار دج إلى 2.294 مليار دج أي بنسبة زيادة (+ 12٪) بالمقارنة مع قانون المالية لسنة 2007.

أما على صعيد ميزانية التسيير، فقد كلفت عملية ضبط ميزانية بعض الدوائر الوزارية مبلغ 1.652.6 مليار دج أي بزيادة (+ 4.9٪) مقارنة مع قانون المالية لسنة 2007 الذي رصد مبلغ 1574.9 مليار دج.

وبذلك ترتفع تفقات الميزانية الإجمالية من 3623.7 مليار دج إلى 3946.7 مليار دج أي بزيادة (+ 8.9٪) مقارنة بقانون المالية لسنة 2007. وتوجه التخصيصات الإضافية أساسا إلى إعادة تمشين النظام التعويضي لمستخدمي الأمن الوطني، وتعويض الأجر الوحيد ومنحة المعوق، وفتح 17000 منصب مالي لفائدة قطاعات التربية الوطنية والصحة العمومية والأمن الوطني، بالإضافة إلى تسديد المديونية العمومية الداخلية.

وعليه، فإن الميزانية التكميلية لسنة 2007 تسيير بعجز تقديري ينتقل من (- 29.2٪) في سنة 2007 إلى (- 33٪) من الناتج الداخلي الخام، وهو العجز الذي يمكن تغطيته بفضل الأموال المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات والمقدرة عند نهاية شهر يونيو 2007 بمبلغ 3194.8 مليار دج. ومع ذلك يجب الاحتفاظ بالمبادئ التي أرشدت إلى حد الآن سياستنا الميزانية.

معالي وزير العلاقات مع البرلمان،
 السيدات والسادة أسرة الإعلام،
 زميلاتي زملائي،
 السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إليكم بداية التقرير المتعلق بالأمر رقم 03-07 المؤرخ في 9 رجب عام 1428 الموافق 24 يوليو سنة 2007 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007.

لقد انتهجت الجزائر منذ سنوات ديناميكية تنموية شاملة قصد النهوض بالاقتصاد الوطني وإعادة التوازنات الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية للمواطن، هذه الديناميكية ميزتها منذ سنة 2000 خطط وبرامج متعددة السنوات، متميزة من حيث الحجم والأهمية توجت خاصة بالبرنامج التكميلي الطموح لدعم النمو الممتد على فترة 2005-2009.

إن هذه الحركية التي تعرف تطورا محسوسا في ظل المؤشرات الإيجابية التي تبع الاقتصاد الكلي، ما فتئت تدعم بمشاريع وبرامج إنمائية مسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي تنمية الجنوب والهضاب العليا، أو بمشاريع جديدة لفائدة بعض القطاعات ذات التأثير المباشر على حياة المواطن وفي مقدمتها الصحة والسكن والمنشآت القاعدية والسكك الحديدية والري.

ويجدر التذكير أن تأطير الميزانية التكميلية لسنة 2007 قائم على تفس المؤشرات المعتمدة للفترة الممتدة بين 2005-2009 ومنها على وجه الخصوص السعر المرجعي لبرميل النفط الخام المقدر بمبلغ 19 دولارا أمريكيا، وسعر صرف مقدر بمبلغ 74 دج للدولار الواحد، ونسبة تضخم في حدود 3.5٪ ومعدل نمو خارج المحروقات مقدر بنسبة 6.5٪، فضلا عن استمرار تراجع المديونية العمومية.

وعلى صعيد التوقعات الميزانية، سترتفع الإيرادات بنسبة + 1.6٪ منتقلة من 1802.6 مليار دج في قانون المالية لسنة 2007 إلى 1831.3 مليار دج، بعنوان الميزانية التكميلية. إن الزيادة المسجلة راجعة أساسا إلى تحسين التحصيل الضريبي في إطار الإصلاحات التي باشرتها الإدارة الجبائية منذ سنوات.

وتوفير الشغل وكذا الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي الهادفة إلى تخفيف الضغط الجبائي على المواطن والحفاظ على قدرته الشرائية، كما استرعت المواد ذات الاستهلاك الواسع اهتمام أعضاء اللجنة الذين ثمنوا الدعم المتواصل لهذه المواد ودعوا إلى الحفاظ على استقرار أسعارها في السوق، كما هو الشأن بالنسبة إلى مادة حليب (الأكياس) وألحوا على ضرورة مراقبة السوق وضبطه من خلال التطبيق الصارم لمجموع النصوص المؤطرة للسوق الوطنية والتجارة الداخلية والخارجية.

إن التكفل بالحاجات الاجتماعية المتزايدة للمواطن في ظل عولمة الاقتصاد، يبقى في نظر اللجنة عاملا ضروريا للحفاظ على توازن المجتمع واستقراره من جهة أخرى، وإذ ينوه أعضاء اللجنة بالجهد المعتبر على صعيد ميزانية التجهيز بصفتها المحرك الأساسي للنمو، إلا أنهم يلحون على ضرورة مرافقة هذا الجهد بفعالية وصرامة أكبر، لاسيما من زاوية الدراسات والتكاليف وأجال الإنجاز.

تلكم هي، أيتها السيدات أيها السادة، أعضاء مجلسنا الموقر، مقدمة لتقرير لجنة المالية والميزانية عن مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 03/07 المؤرخ في 9 رجب عام 1428 الموافق 24 يوليو سنة 2007 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007 المعروض عليكم للموافقة طبقاً لأحكام المادة 38 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. شكرا على الإصغاء.

أما الآن فأعرض عليكم تقرير مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 04/07 المؤرخ في 6 شعبان 1428 الموافق 19 غشت سنة 2007 والمتعلق بالإعفاء المؤقت لعملية استيراد البطاطا الطازجة أو المبردة والموجهة للاستهلاك من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة.

يندرج مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 04/07 المؤرخ في 6 شعبان 1428 هـ الموافق 19 غشت 2007 والمتعلق بالإعفاء المؤقت لعملية استيراد منتج البطاطا الطازجة أو المبردة والموجهة للاستهلاك من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة في إطار مسعى الحكومة الرامي إلى

وإذا كانت الميزانية التكميلية لسنة 2007 تهدف إلى مواصلة الجهد التنموي ومنه أساسا تحقيق التوازن الجهوي في إطار سياسة تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، فإن النهوض بالتنمية الاجتماعية في غمرة الانفتاح الاقتصادي، تستدعي هي الأخرى العناية اللازمة لتحسين الإطار المعيشي للمواطن وحماية قدرته الشرائية. وفي هذا السياق، فإن الإجراءات المتخذة بعنوان الميزانية التكميلية لسنة 2007 من شأنها تخفيف الضغط الجبائي على المواطن ودعم الاستهلاك من خلال مراجعة مستوى نسب الرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على القيمة المضافة المطبقة على بعض السلع والمنتجات ومنها على وجه الخصوص القروض الممنوحة للأسر لاقتناء جهاز حاسوب، وفاتورة الطاقة الكهربائية المستهلكة من أسر الجنوب، وبعض أنواع الفواكه.

وفي إطار استعداد الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما يتطلبه من مساع كفيلة بتسهيل اندماج الجزائر في الحركة الاقتصادية العالمية، تضمنت الميزانية التكميلية لسنة 2007 إجراءات ترمي إلى تكييف المنظومة التشريعية الوطنية مع قواعد ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة من خلال مراجعة العمليات المؤهلة للاستفادة من دعم صندوق ترقية الصادرات خارج المحروقات في مجال نقل السلع المصدرة، بالإضافة إلى تغيير تسمية الرسم المطبق على الذبح ليصبح الرسم الصحي على اللحوم والذي يظل مقدرا بمبلغ 5 دج/ كلغ.

وضمن هذا المنظور، وبناء على استدعاء اللجنة من السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني طبقا للمادة 39 من النظام الداخلي للمجلس، وبناء على إحالة منه، وعملا بأحكام النظام الداخلي للمجلس، اجتمعت لجنة المالية والميزانية برئاسة السيد الطيب نواري، رئيس اللجنة بتاريخ 30 أوت 2007، حيث استمعت إلى معالي وزير المالية، السيد كريم جودي، ممثلا للحكومة، الذي قدم عرضا ضمنه المحاور والإجراءات التي ميزت الميزانية التكميلية لسنة 2007، وذلك بحضور معالي وزير العلاقات مع البرلمان، السيد محمود خذري.

لقد ناقش أعضاء اللجنة مضمون الميزانية التكميلية لسنة 2007 مشتملين جملة التدابير الرامية إلى تنوع القاعدة الاقتصادية ودعم الاستثمار العمومي المساهم في إحداث الثروة

- تفعيل دور مصالح مكافحة الغش ومراقبة النوعية حفاظا على صحة المواطن خاصة فيما يتعلق بالمنتوج المستورد.
- تشجيع إنتاج البذور محليا.

هذا ونظرا إلى أهمية الموضوع أجمع أعضاء اللجنة على مواصلة التحوار مع الأطراف المعنية ومحاولة وضع ميكانيزمات كفيلة بالحد قدر الإمكان من الطوارئ التي قد تعيق السوق.

تلكم هي، أيتها السيدات، أيها السادة، أعضاء مجلسنا الموقر، مقدمة تقرير لجنة المالية والميزانية عن مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 04/07 المؤرخ في 6 شعبان 1428 الموافق 19 غشت سنة 2007 والمتعلق بالإعفاء المؤقت لعملية استيراد البطاطا الطازجة أو المبردة الموجهة للاستهلاك من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة المعروض عليكم للموافقة طبقا لأحكام المادة 38 من القانون العضوي المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. شكرا على الإصغاء.

الرئيس : شكرا السيد مقرر اللجنة، عدد الحاضرين يبلغ 217 وبالتالي فالنصاب متوفر، وطبقا للمادة 38 من القانون العضوي رقم 02/99 الناظم للعلاقات، أعرض نص مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 03/07 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007 بكامله للتصويت.

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على نص مشروع القانون المتعلق بالأمر رقم 03/07.

نتقل إلى التصويت على مشروع القانون الثاني وطبقا للمادة 38 من القانون العضوي رقم 02/99 الناظم للعلاقات، أعرض نص مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 04/07 المتعلق بالإعفاء المؤقت لعملية استيراد البطاطا الطازجة أو المبردة الموجهة للاستهلاك، من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة بكامله للتصويت.

مواجهة الضغط الحاصل على هذا المنتوج ذي الاستهلاك الواسع والتي عرفت أسعاره ارتفاعا ملحوظا في الآونة الأخيرة وهو ما أثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن.

إن قلة عرض منتوج البطاطا في السوق المحلية بسبب التراجع الملحوظ لإنتاج البطاطا في السوق العالمية وتأثير ذلك في ارتفاع أسعارها، استدعى تدخل الدولة بصفتها الضابط والمنظم والمراقب في إطار قواعد اقتصاد السوق باتخاذ إجراء استعجالي ظرفي (أي شهرين) يسمح بالتخفيف من اضطرابات سوق البطاطا إلى حين توفر المحصول المقبل. وفي هذا الإطار وبناء على استدعاء اللجنة من السيد رئيس مجلس الشعبي الوطني، طبقا للمادة 39 من النظام الداخلي للمجلس، وبناد على إحالة منه بتاريخ 27 غشت 2007، وعملا بأحكام النظام الداخلي للمجلس، اجتمعت لجنة المالية والميزانية برئاسة السيد طيب نواري رئيس اللجنة، بتاريخ 30 غشت 2007 حيث استمعت إلى عرض معالي وزير المالية السيد كريم جودي، ممثلا للحكومة عن مشروع القانون بحضور معالي وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خذري.

لقد أبدى أعضاء اللجنة اهتماما بالغا بموضوع إنتاج البطاطا واستيرادها وتأثيرات ذلك في الاقتصاد الوطني بصفة عامة والمستهلك بصفة خاصة، معتبرين أنه إذا كان اللجوء إلى إجراء إعفاء منتوج البطاطا من الحقوق الجمركية بنسبة 30٪ والرسم على القيمة المضافة بنسبة 7٪ مستعجلا وضروريا، فإن مواجهة اضطرابات السوق تستدعي حولا جذرية منها على وجه الخصوص العمل على رفع قدرات الإنتاج الفلاحي في إطار استراتيجية فلاحية واضحة المعالم للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ومنه تحقيق الأمن الغذائي. كما تطرق أعضاء اللجنة إلى جوانب هامة، ذات علاقة مباشرة بالموضوع شكلت محور التوصيات الآتية :

- دعوة الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المنتوج الفلاحي الوطني والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن في إطار استراتيجية وطنية شاملة ومحكمة.

- التطبيق الصارم للقوانين للحد من الممارسات التجارية غير المشروعة.

- وضع ميكانيزمات كفيلة بالحد من ظاهرة تهريب السلع والمنتوجات المحلية عبر الحدود الإقليمية.

الاستهلاك الواسع، أمرا ضروريا من شأنه تخفيف الضغط على الجهة الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية للمواطن، إلا أن الحلول الجذرية لمشكلة الأسعار هذه، تكمن أساسا في تهيئة الظروف المواتية لرفع قدرات الإنتاج المحلي وتجديد الرقابة على التجار وتسليط العقوبات على محترفي المضاربة. ولأجل الحفاظ على القدرة الشرائية فقد استهدفت الميزانية التكميلية لسنة 2007 موضوع تخفيف الضغط الجبائي عن طريق مراجعة الرسم الداخلي على الاستهلاك والرسم على القيمة المضافة على بعض المنتجات والسلع.

إن مواصلة جهود التنمية في مختلف القطاعات من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، ستمكن من ديمومة حركية الاقتصاد الوطني ورفع قدراته.

وفي سياق السعي لاندماج الجزائر في المحيط الاقتصادي العالمي أي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن مواصلة تكييف منظومتنا التشريعية مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، أصبح أكثر من ضرورة. لذلك، فقد اشتملت الميزانية التكميلية لسنة 2007 على أحكام تصب في هذا الاتجاه.

السيد الرئيس،
لا يسعني بهذه المناسبة، إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد وزير المالية على مساهمته في تنوير اللجنة بالتوضيحات عن مشروع القانونين وكذا وزير العلاقات مع البرلمان، كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء اللجنة على الجهود التي بذلوها بمناسبة أشغال اللجنة، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد رئيس اللجنة. ننتقل إلى النقطة الثانية من جدول أعمالنا والمتعلقة بتقديم ومناقشة مشروع القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد وزير المالية لتقديم مشروع هذا القانون فليتفضل.

السيد وزير المالية : بسم الله الرحمن الرحيم،
السيد رئيس المجلس،

المصوتون بنعم... شكرا.

المصوتون بلا... شكرا.

الممتنعون... شكرا.

أعتبر أن المجلس قد صوت على نص مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 04/07.

ننتقل إلى النقطة الثانية، السيد ممثل الحكومة طلب التدخل لإلقاء كلمة، فليتفضل.

السيد ممثل الحكومة : بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

أشكركم على تصويتكم على الأمرين المتعلقين أساسا بتطوير شروط معيشة المواطنين وكذا دعم التنمية الاقتصادية. أشكركم جزيل الشكر.

الرئيس : شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد رئيس لجنة المالية والميزانية.

السيد رئيس اللجنة : شكرا السيد الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السادة وزير المالية ووزير العلاقات مع البرلمان، والطاقم المرافق لهما.

زميلاتي زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إننا بمصادقتنا اليوم على مشروع القانونين المتضمنين الأمر المتعلق بالإعفاء المؤقت لعملية استيراد البطاطا من الحقوق والرسم، وكذا الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2007، قد أضفنا أدوات قانونية ستمكن من تيسير الحياة اليومية للمواطن وتحسين معيشته خاصة ونحن على أبواب دخول اجتماعي جديد وشهر رمضان المعظم.

سيدي الرئيس،

لقد أضحي تدخل الدولة لتنظيم السوق بقصد الحد من الأسباب المؤدية إلى الارتفاع المفرط لأسعار بعض المنتجات ذات طابع

يحكم محاسبات المؤسسات حاليا، الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني الذي وضع حيز التطبيق منذ أول جانفي 1976.

لقد أورد المخطط المحاسبي الوطني، ضمن سياق سنوات السبعينات من أجل تحقيق غاية مزدوجة، فصل نظام المحاسبي عن المخطط المحاسبي العام الفرنسي الذي كان ساريا آنذاك ووضع أداة تسمح بالحصول أولويا على معلومات موجهة إلى المحاسبات الوطنية وإلى الاحصائيات وحتى وإن كانت هناك بعض التكييفات لهذا المخطط المحاسبي الموجه مسبقا إلى مؤسسات صناعية وتجارية وإلى نشاط بعض القطاعات الخصوصية كالسياحة والأشغال العمومية والفلاحة والتنمية مع صعوبة كبيرة في بعض الأحيان، فإن المخطط المحاسبي الوطني، لم يتعرض منذ وضعه إلى أي تعديل الذي كان سيسمح بتسوية المشاكل الناجمة عن تطبيقه والتكيف مع اقتصاد السوق ومع التغيرات التي أدخلت، خاصة الإصلاحات في المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات سواء كانت وطنية أو دولية.

تخص المشاكل المتعلقة بالموضوع الناجمة عن تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، الجوانب الآتية :

- وجود فرق مقارنة بالتطوير على المستوى العالمي في المعايير والتقنيات المحاسبية.
- عدم التكفل بالاحتياجات في معلومات مستعملين آخرين مثل المستثمرين.
- غياب إطار تصوري واضح يسمح بتحديد المبادئ والأهداف الأساسية التي تؤسس عليها قواعد المحاسبات وإعداد الوضعية المالية.
- غياب تقييس في بعض الميادين مثل الأملاك المكتسبة بالقرض الإيجاري.
- حوسبة العقود طويلة المدى.
- حوسبة العمليات المنجزة لحساب الغير.
- التدعيمات العمومية.
- احتياطات التقاعد.
- عهدة التسديد المنجزة بالعملية الأجنبية.
- حوسبة امتيازات الخدمات العمومية، انضمام، شراكة، عقود، خدمات.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية،
سيداتي سادتي أعضاء المجلس الشعبي الوطني،
سيداتي سادتي،

بمناسبة انعقاد هذه الجلسة المخصصة لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يندرج في إطار الإصلاحات التي تباشرها الدولة، اسمحو لي سيداتي سادتي أعضاء المجلس الموقر، أن أتوجه إليكم بتشكراتي الخاصة على العمل الجيد الذي قمتم به على مستوى اللجنة المتخصصة، ويطيب لي بهذه المناسبة أن أقدم لكم وبصفة موجزة أهداف وكذا محتوى هذا القانون.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب أعضاء اللجنة،

يخص مشروع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد الذي أشرف بعرضه على مجلسكم الموقر إصلاح القواعد المطبقة على محاسبة المؤسسات، هذا الإصلاح الذي حضرته الحكومة كان منتظرا منذ مدة طويلة بالنظر إلى لزوم إعادة النظر في أدوات محاسبة التسيير التي تحكمها النصوص أكثر من 30 سنة والتي لم تكن موضوع أي تكييف معتبر مع المحيط الاقتصادي والقانوني الحاليان والمتميز بتشجيع الاستثمار وبارادة تحسين بصفة محسوسة شفافية ورقابة حسابات المؤسسات.

لقد تم الشروع في هذا الإصلاح، ضمن سياق دولي بتوحيد معلومات المالية، حيث اختارت معظم الدول، لغة محاسبية واحدة مطابقة لمعايير أصبحت عالمية لإعداد وتقييم الحسابات، هذا الإصلاح الذي سار مع المساهمة النشطة للخبراء المحاسبين الوطنيين، الذي كان موضوع مشاورات طويلة وعريضة سواء مع المعنيين وممارسي المحاسبات أو مع ممثلي الإدارة ومختلف القطاعات العمومية خاصة المعنية منها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

بعد إذنكم، أود قبل عرض محتوى مشروع القانون الذي هو بين أيديكم، أن أقول بعض الكلمات حول النص القانوني والتنظيمي الحالي للمحاسبات التجارية، وحل لزوم الإصلاح والغايات التي يستهدفها.

- تنظيم المحاسبة.
- وضعية المالية.
- التوحيد والحسابات المشتركة.
- تغييرات التقييم والمناهج المحاسبية.
- الأحكام النهائية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إن الامتيازات الرئيسية والمميزة للنظام المحاسبي المالي الجديد، هو وجود إطار تصوري للمحاسبات يحدد بطريقة واضحة الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبات ويحدد الأصول ورؤوس الأموال الخاصة والتكاليف والمنتجات.

- توضيح قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات، بما فيها تلك التي لم ينص المخطط المحاسبي الوطني، بشأنها على معالجة محاسبات محاسبية مثل القرض الإيجاري وامتيازات العمليات التي تتم بالاشتراك.

- وصف محتوى كل الوحدات من الوضعية المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسات، وتقديمه طبقاً لذلك مقترحا من قبل المعايير الدولية.

- الإلزام على تقديم حسابات موحدة وحسابات مشتركة بالنسبة إلى المؤسسات التابعة لسلطة القرار نفسها،
- التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبات خاصة فيما يتعلق بمسك المحاسبات بواسطة أجهزة الإعلام الآلي عمل منتشر حالياً لكن غير منظم.

- وضع نظام محاسباتي مبسط يرتكز على محاسبات الخزينة بالنسبة إلى المؤسسات المصغرة والتجار الصغار،
- توصيل مجال التطبيق مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني الذي يسمح بتغطية -من الآن فصاعدا- كل المؤسسات التي ستنتج حسابات مهما كانت قطاعات أنشطتها وحجمها.

النصوص المتعلقة بالقانون الجديد :

يعتبر تاريخ بداية سريان القانون أول جانفي 2009 بالنسبة إلى مجمل المؤسسات وتشتمل النصوص التنظيمية التي ينبغي إصدارها لتطبيقها، على ما يأتي :

- مرسوم يبين الإطار التصوري ويحدد اتفاقيات ومبادئ المحاسبات الأساسية وكذا تحديد الأصول والرسوم والتكاليف والمنتجات.

لا يمكن للمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، في الواقع، أن يستعمل بفعالية لا للاستجابة بصفة دائمة لاحتياجات مختلف الفاعلين، المؤسسات المستثمرين، الشركاء الاجتماعيين، المؤسسات المالية، الإدارة الجبائية، مهنيي المحاسبة ولا لتسجيل مجمل العمليات التي يمكن أن تنجزها هذه المؤسسات.

ولهذين السببين الأساسيين، شرحنا في أشغال الإصلاح التي أفضت إلى إعداد نظام محاسبي مالي جديد، موضوع مشروع هذا القانون.

أهداف مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد:

يهدف مشروع هذا النظام المالي الجديد تحقيق ستة أهداف رئيسية:
1- إيجاد حلول محاسبية لعمليات غير معالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني.

2 - أخذ في الحسبان تطور المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارستها المحاسبية من الممارسات الدولية التي تدمج معايير (FRS) المصادق عليها الآن من قبل أغلبية الدول.

3- السماح للمؤسسات الاقتصادية بإنتاج معلومات مالية ذات نوعية كاملة أكثر شفافية وأكثر سهولة لنحقق بها بالفعل، توضيحا أفضل للقواعد المحاسبية.

- الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين سواء كانوا مسيرين أو مستثمرين أعضاء المستخدمين، مقترضين، دائمين، زبائن، جمهور (...). أو للدولة.

5 - السماح بتقييم الممتلكات بشروط السوق.

6- ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب بخصوص عملية الشراكة.

محتوى مشروع القانون :

يشتمل مشروع القانون على سبعة أبواب هي :

- التعريف ومجال التطبيق.

- الإطار التصوري ومبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية.

السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة أسرة الإعلام،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إليكم التقرير التمهيدي للجنة المالية والميزانية المتضمن
مشروع قانون النظام المحاسبي المالي :

على غرار الإصلاحات الكبرى التي باشرتها الجزائر فإن مشروع
القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي يندرج في إطار
إصلاح المنظومة المالية ومنها القواعد المطبقة على محاسبة
المؤسسات مهما كان قطاع نشاطها وحجمها والمتضمنة في
المخطط الوطني المحاسبي الذي لم يكن محل أي تعديل أو
تكييف مع المحيط الاقتصادي منذ أكثر من ثلاثين سنة. الأمر
الذي لم يسمح بتسوية بعض الإشكالات التي أكتنفت التجربة
المحاسبية الحالية.

إن المخطط المحاسبي الوطني الذي يحكمه الأمر رقم 75 / 35
المؤرخ في 29 أبريل 1975 الذي أعد ضمن إطار التوجه
الاقتصادي لسنوات السبعينيات بأهداف محددة أصبحت
قواعده لا تستجيب للإصلاحات والتحويلات الجذرية التي
شهدتها الجزائر في شتى المجالات ومنها السعي إلى الاندماج
في السياق الدولي لتوحيد المعلومة المالية واعتماد نظام
محاسبي مالي مطابق لمعايير عالمية.

إن ضرورة وحتمية إصلاح أدوات المحاسبة والتسيير التي
فرضت نفسها اليوم في ظل محيط اقتصادي متحول باستمرار
سيشكل خطوة إضافية في تدعيم الحكم الراشد بكل معانيه.

إن النظام المحاسبي المالي الجديد يهدف إلى تقريب الممارسة
المحاسبية من الممارسة العالمية، وتسوية الإشكالات غير
المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني (PCN) وتمكين
المستثمرين من الحصول على معلومة مالية شفافة، وذات
نوعية من شأنها تسهيل إجراء مقارنات، واتخاذ القرارات
الاقتصادية الملائمة فضلا عن الاستجابة لاحتياجات مختلف
الفاعلين في مجال الإعلام المالي على الصعيدين الداخلي
والخارجي.

- قرار يتضمن قواعد تقييم وحوسبة كل فئة من الأصول والرسوم
والتكاليف والمنتوج ومحتوى الوضعيات المالية وكذا مدونة
الحسابات.

لقد تم إنهاء مشاريع النصوص المذكورة سابقا وسيتم تنفيذها
بمجرد المصادقة على هذا القانون.

فيما يخص التدابير المرافقة ونظرا إلى بداية سريان النظام
المحاسبي المالي الجديد المحدد في سنة 2009، فإن الأجل
الذي يفصلنا عن هذا التاريخ سيسمح بالتحسيس سنة 2008
إلى تحضير إقامة وتنظيم خاصة ملتقيات تحسيس وتكوين
لفائدة المستخدمين وممارسي المحاسبات والمستعملين.
وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية قد سبق لها أن نظمت في
سنوات 2003 و2004 و2005، ملتقيات لتكوين مقاولين
بمعايير محاسبية دولية والتغيرات المدخلة بواسطة النظام
المحاسبي الجديد، وبنبغي مواصلة هذه الأعمال طوال سنة
2008 من أجل ضمان نجاح الإصلاح من جهة، والقضاء على
التخوف من تمثل معايير جديدة.

يجب الذكر أن الأمر المتضمن المخطط المحاسبي الوطني،
الموافق 29 أبريل 1975 قد طبق في أول جانفي 1976، وأن
بعض الدول أسست نظامها على مراجعة المحاسبية الجديدة بعد
أشهر من إنجائه، من أجل التكيف مبكرا مع المحيط الدولي
للتجارة والاستثمار.

أخيرا، ومنذ المصادقة على مشروع هذا المرسوم من قبل
المجلس الوزاري يوم 13 مايو 2007، تم إخطار الوزارات المكلفة
بالتعليم العالي والتكوين المهني، والتعليم الثانوي، قصد
الشروع في إعداد برنامج تكوين في المحاسبات.
أشكركم على حسن انتباهكم.

الرئيس : شكرا السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى مقرر لجنة
المالية والميزانية لتقديم التقرير التمهيدي.

المقرر : شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد معالي وزير المالية،

عن طريق تهيئة السوق الجزائرية لتقييم حقيقي للأصول، مع تقييم المعلومة المالية والمحاسبية، وضمان شفافيته ومقرئيتها، وتقديمها لمختلف المستعملين، وهو ما من شأنه أن يضمن مصداقية أكثر على محاسبة "الكيانات"، ويشجع على الاستثمار، ويرفع بالتالي من قدرات الاقتصاد الوطني.

كما تؤكد اللجنة ضرورة اتخاذ التدابير المرافقة، وتهيئة الظروف الملائمة للتحكم في النظام المحاسبي الجديد لاسيما تكثيف برامج التكوين في هذا الأخير، وإذ تعتبر اللجنة الترتيبات الواردة في مشروع القانون كافية، وكفيلة بتوفير إطار محاسبي مالي عصري، ومكيف، فقد اكتفت بتنقيح مشروع النص من حيث الشكل ولاسيما المصطلحات القانونية والتقنية.

تلكم أيتها السيدات أيها السادة مقدمة التقرير التمهيدي عن مشروع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي المعروف عليكم للمناقشة والإثراء، شكرا على كرم الإصغاء.

الرئيس : شكرا السيد المقرر، ونشرع الآن في المناقشة العامة، وأحيل الكلمة إلى أول متدخل وهو السيد الطاهر عبيدي، تفضل.

السيد الطاهر عبيدي : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد الرئيس،

السيد الوزير والإطارات المرافقة له،

أخواتي، إخواني النواب،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أثنى هذا المشروع الذي يعطي الأولوية للعمليات الاقتصادية وليس للشكل القانوني، كما كان معمول به في المخطط الوطني للمحاسبة ونأمل أن يمكن هذا القانون من التقليل في حجم التلاعب بالمحاسبة في المؤسسات الاقتصادية وغيرها.

ونتساءل إن كانت المؤسسات الاقتصادية الكبرى مثلا شركات: سوناطراك وسونالغاز والخطوط الجوية الجزائرية، وغيرها ستخضع فعلا لهذا الإجراء وتصبح ميزانياتها نموذجا في الشفافية؟

إن الممارسات المحاسبية المكيفة ستسمح من جهة أخرى بتحفيز ودعم السوق المالية، وتضمن سيولة رؤوس الأموال، وتحسن "المحفظة" المالية للبنوك، والمؤسسات المالية.

يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطارا تصوريا للمحاسبة يسمح بتحديد المبادئ الأساسية للمحاسبة، وضبط قواعد التقييم، وحساب كل العمليات وتدقيق كل الوضعيات المالية بشفافية والتي ينبغي أن تقدمها "الكيانات" من حساب النتائج، وجدول تغيير الأموال الخاصة، وكذا جدول تدفقات الخزينة وإجبار "الكيانات" الخاضعة إلى نفس سلطة القرار على تقديم حسابات موحدة ومشتركة فضلا عن ضرورة مسك المحاسبة بواسطة أجهزة الإعلام الآلي، ووضع نظام محاسبة مبسط لصالح "الكيانات" الصغيرة، والتجار الصغار والحرفيين.

ضمن هذا المنظور، وعملا بأحكام المواد 23، 38، 56 من النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، وبناء على إحالة من السيد رئيس المجلس مؤرخة في 01 يوليو 2007 عكفت لجنة المالية والميزانية برئاسة السيد الطيب نوازي رئيس اللجنة بتاريخ 14 يوليو 2007 على دراسة مشروع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي حيث استمعت في بداية اجتماعاتها إلى معالي وزير المالية السيد كريم جودي ممثلا للحكومة الذي قدم عرضا شمل الإطار القانوني، والتنظيمي الحالي للمخطط المحاسبي الوطني (PCN)، والنقائص التي ميزته ومحتوى النظام المحاسبي المالي الجديد، والتدابير المرافقة له وكذا أهمية معايير المعلومة المالية العالمية (I.F.R.S)، وذلك بحضور معالي وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خذري.

وبغية الإلمام بمحتويات مشروع القانون وسعت اللجنة استشاراتها مع خبراء في المحاسبة وهما السيدان :

- وندلوس محمد خبير محاسبي، ومحافظ حسابات.

- جراد محمد خبير محاسبي، ومحافظ حسابات.

واللذان ساهما في تنوير اللجنة وتزويدها بشروحات وتوضيحات تقنية حول النظام المحاسبي الجديد.

إن اللجنة تثمن المسعى الهادف إلى إصلاح المنظومة المحاسبية في إطار الجهد المتواصل في مجال الإصلاحات الكبرى لجعلها مطابقة للمعايير العالمية من خلال وضع تقنيات وقواعد مضبوطة لحساب الأصول والخصوم، والأعباء والإرادات

الرئيس : شكرا السيد الطاهر عبيدي، وأحيل الكلمة إلى السيد مسعود شيهوب.

السيد مسعود شيهوب : شكرا السيد الرئيس.

الزميلات، والزملاء النواب،

معالي الوزير،

أسرة الإعلام،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

بقدر ما أثنى هذا المشروع الذي ورد في وقته، بقدر ما أسجل بعض الملاحظات، والتي أبادر في بداية قولي بأنها لا تنتقص من قيمة النص ولا تحول دون المصادقة عليه، ولكن إثراء للنص ينبغي إبداءها وهي :

- الملاحظة الأولى : من حيث الشكل :

إن هذا المشروع يقع في أخطاء لغوية كبيرة، وأحيانا جمل ركيكة لا تفيد المعنى. وهنا لا أريد أن أضيع وقتنا فيها إذ سأسلمها مكتوبة للجنة المحترمة لتصحيحها.

لكن هناك بعض الملاحظات الشكلية تظهر جوهرية وينبغي الإشارة إليها في الجلسة.

لا يستعمل النص المصطلحات القانونية المتداولة في الفقه وعلى سبيل المثال وليس الحصر تنص المادة 04: تلزم "الكيانات" الآتية بمسك محاسبة مالية". والأصح أن نقول :

"تلزم الأشخاص المعنوية والطبيعية"، ولا يوجد هناك شيئا ثالثا يدعى "كيانات"، وهذا ما يشبهه كذلك النص الفرنسي، لأن مصطلح "كيانات" غير صحيح من الناحية القانونية ولأن المتعارف عليه أن الشركة قد تكون لشخص طبيعي أو معنوي.

كذلك فيما يخص التطابق بين النص العربي والنص الفرنسي نجد أن المشروع يقع في الخطأ نفسه ابتداء من الفصل الثاني إلى الفصل السادس هذا الخطأ هو عدم تطابق، وعلى سبيل المثال -يمكن أن أقدمها كتابيا للجنة- ما ورد في الفصل الثالث عبارة (de L'organisation de la comptabilité) بالعربية "تنظيم المحاسبة المالية" وهذا لا يترجم ما ورد في النص الفرنسي، والأصح أن نقول : "في تنظيم

وهل سيسمح هذا الاجراء بتكرار الفضائح، كما حدث ذلك مع مجمع " الخليفة "، و BCR وغيرها؟

وإذا كان هذا الإجراء موجه بالدرجة الأولى إلى المستثمر ، فدور البنوك في إعاقة الاستثمار أمر لا يختلف حوله إثنان، ويتطلب إتخاذ إجراءات أخرى منها على سبيل المثال :

- السماح للفروع الولائية لمختلف البنوك بالفصل في طلبات قروض الاستثمار دون الرجوع إلى مديرياتها الجهوية التي تسهم بشكل كبير في إعاقة المشاريع بمبررات واهية، وتهريب بعضها إلى مناطق أخرى، وهنا لا بد من التساؤل:

إن كانت الوزارة قد حددت أجلا لاستكمال الإصلاحات المصرفية التي تم الشروع فيها منذ أكثر من عشرية كاملة، واستهلكت ملايين الدينارات دون تحقيق نتائج ملموسة إلى حد الآن.

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

أتساءل عن المقاييس التي سيعمل بها في هذا القانون للتمييز بين المؤسسات التي ستخضع له، والتي لا تلزم بتطبيق هذا الإجراء، كما جاء في المادة 05 وما علاقتها بالقانون المصنف لهذه المؤسسات، والذي تمت المصادقة عليه في هذا المجلس في عهده التشريعية الرابعة والذي لم تتم الإشارة إليه في الحثيات؟ كما أتساءل عن معايير المعلومة المالية العالمية (I.F.R.S) التي تم اعتمادها. وبحكم أنها في تطور مستمر، وبعضها ما يزال محل مفاوضات بين الدول الكبرى. فما هي الإجراءات الاحتياطية للتكيف مع أي تغيير قد يحدث حتى قبل البدء في تطبيق هذا القانون؟

كما أن مهلة سنة واحدة للبدء في تطبيق هذا القانون، كما جاء في المادة 41 تبدو لنا غير كافية إطلاقا لتمكين الوزارة من استكمال عملية رسلكة كل المتدخلين في المجال المحاسبي على كل المستويات، وفي كامل التراب الوطني.

لذا أقترح تمديد هذه المهلة إلى سنتين، أي إلى غاية أول جانفي 2010 بدلا من أول جانفي 2009 كما جاء في هذا المشروع. شكرا على الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والحريات الأساسية لذا أرجو تدارك ذلك، وأظن أن هذه الملاحظة ليست خاصة بهذا القانون فحسب ...

الرئيس : شكرا السيد مسعود شيهوب، وأحيل الكلمة إلى السيد علي بن سبّاق، تفضل.

السيد علي بن سبّاق : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السيد الوزير،

السلام عليكم ورحمة الله.

إنطلاقاً من وعينا الصادق بجسامة المهمة المنوطة بنا في تمثيل المواطن،

ومن هذا المنبر المحترم أثرت المساهمة من خلال المداخلة المتواضعة، وبعد المراجعة المتأنية لمشروع قانون المحاسب المالي ورغم عدم تخصصي إلا أنه يسعدني أن أدلو بدلوي على سبيل الاستدلال بها، فأقول إن الجزائر عاشت أزمات اقتصادية ومالية منذ الثمانينيات وكانت تأثيرات هذه الأزمات جملة من الاختلالات الاقتصادية، والضعف الاجتماعي، والتي عانى منها كثيرا المواطن الجزائري في هذا الإطار.

وأظن أن المشاكل المطروحة الآن. كأزمة البطاطا، ومشروع قانون المحاسب لمن العيب طرحها أثناء الدخول الاجتماعي.

(وإثارة) الحياة بكل هذا يتطلب فعالية ونجاعة اقتصادية، وقدرة تنافسية كبرى لمؤسساتنا، وتخصيص عقلائي للموارد المالية سواء كانت أموال الدولة أو مؤسسات اقتصادية.

وهذه الأوضاع التي نريدها والتي سطرت كأهداف لكل الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر منذ سنوات، تحتاج إلى محاسبة دقيقة وشفافة، ونزاهة خالية من الأخطاء، ومن النزوير، ومن كل الممارسات أو الضغوط التي تغطي النتائج الحقيقية.

المحاسبة" وهذا ما يفيد الجزء وليس الكل أي ننظم شيئا وبقي شيء آخر، وقولنا "التنظيم" يعني الكل وهو خطأ في ترجمة النص باللغة الفرنسية وقد ورد في جميع الفصول.

أما عن الملاحظة الثانية في الموضوع :
تتمحور حول مجال القانون مجال التشريع أي مجال المجلس الشعبي الوطني ومجال التنظيم أي السلطة التنفيذية.

والمشروع يحتوي على 43 مادة، حيث تتعلق الثلاث مواد الأخيرة بالنشر، وإلغاء النصوص المخالفة، وتبقى 40 مادة 10 منها، أي ربع المشروع يحيل كله على التنظيم، وهذا كثير جدا أن يحال الربع على التنظيم حيث يستوجب ذلك أن ننتظر عشر (10) مراسيم لتنفيذ أربعين (40) مادة هذا أولا، أما ثانيا، فإن المجالات التي أحال فيها النص على التنظيم هي من صميم سلطة المجلس الشعبي الوطني، من سلطة التشريع ولا يمكن وضع القانون حسب مزاجنا فنجعل أمور للقانون وأخرى نتركها للمرسوم، فهذا الأمر محدد في الدستور في المادة 122، وما أحال فيه المشروع على التنظيم يعد كله من صميم التشريع، فلماذا نتركه للتنظيم؟ لأنه يخص المشرع أي المجلس الشعبي الوطني، ومن حق المجلس الدستوري مراقبة ذلك، وهذا لا يعد أمرا بسيطا، لأن كل ما يتعلق بالنظام العام هو من صميم النظام الدستوري، ونعطي مثلا واحدا على ذلك والأمثلة كثيرة وهو ما ورد في الفصل الثالث، المعنون " في تصور المحاسبة، وفي مبادئ المحاسبة، وفي معايير المحاسبة ". ثم تليها المواد 7 و8 و9 من هذا الفصل تحيل كلها على التنظيم أي كل العناوين الواردة في الفصل تمت إحالتها على التنظيم إذ أن معايير المحاسبة لا تترك للتنظيم أو للمرسوم لأنها من صميم المحاسبة، ولا بد من حسمها من قبل المشرع حيث تتم دراستها داخل المجلس الشعبي الوطني.

لماذا المؤسس الدستوري يحدد صلاحيات القانون؟ يحددها حماية للحقوق والحريات الأساسية، إذ أن نواب الشعب، والقانون، والبرلمان هم من يحددون القواعد الأساسية لحماية الحقوق والحريات الأساسية، إذ لا نستطيع أن نغامر ونتركها للسلطة التنفيذية لتشرع فيها بمراسيم، لأنها آنذاك تكون هي الخصم والحكم في الوقت نفسه وقد لا تحترم الحقوق

أولا/ التأخر الكبير في تعديل هذا النظام المحاسبي المالي في الوقت الذي كان ينبغي أن تسبق مراجعة هذا النظام مختلف الإصلاحات التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية، مثل الخصخصة وإعادة الهيكلة الاقتصادية للمؤسسات، حيث كانت الوضعية المحاسبية لمختلف المؤسسات تشكل المنطلق في التعامل مع مصير ومستقبل هذه المؤسسات، كون النظام المحاسبي السابق تمت صياغته بنظرة اقتصادية متركزة لم تكن لتواكب النظرة الاقتصادية الحالية المتسمة بالتوجه الحر، لذلك فإن خصخصة العديد من المؤسسات كان عشوائيا، ولم يكن ينطلق من وضعية هذه المؤسسات المحاسبية.

ثانيا/ ماورد في الفصل الأول - المادة الثانية- والتي تستثني الاشخاص المعنيون الخاضعون لقواعد المحاسبة لقواعد المحاسبة العمومية نظرا كان ينبغي ألا يقوم وألا يكون هذا الاستثناء ، لذلك فإن عدم توسيع مجال تطبيق هذا النظام إلى المؤسسات العمومية الخاضعة للمحاسبة العمومية سيؤدي إلى إضفاء المزيد من الشفافية وتطبيق آلية الحكم الراشد على مختلف الدوائر الإدارية حتى ينسجم النظام المحاسبي المالي مع الإصلاحات الاقتصادية المالية الجارية بنظرة موحدة ومنسجمة بين المؤسسات الاقتصادية والقطاعات الادارية العمومية وإضفاء مزيدا من الرقابة على الوضعيات المحاسبية على هاته المؤسسات الإدارية والاقتصادية .

ثالثا/ أن تعديل النظام المحاسبي مرتبط بالإصلاحات الاقتصادية لذلك ينبغي عدم التركيز على تكييف السياسة الجبائية وسياسة الخصخصة والاستثمار مع هذا النظام لتحقيق نظرة اقتصادية موحدة، وشاملة، وغير متناقضة فيما بينها.

رابعا/ ماورد في المادتين الرابعة الخامسة بخصوص الكيانات المعنية بتطبيق هذا النظام، في هذا الإطار يجب التحديد الدقيق للمؤسسات غير المعنية بتطبيق هذا النظام، وتحديد مصير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع تحديد الآجال الدقيقة لخضوع المؤسسات غير المسجلة في البورصة، وكذا تحديد مآل الشركات الخاصة غير الخاضعة لهذا النظام.

أساءل في هذا الاطار عن مدى تأثير تطبيق هذا القانون على المؤسسات المالية والمصرفية والحد من مختلف التلاعبات التي عرفها تسير هذه المؤسسات خاصة منها البنوك الخاصة؟

سيدي الوزير،

جئتم بمشروع نبيل وقواعد رشيدة في تنظيم المحاسبة داخل مؤسساتنا، نرجوا منكم ومن وزارتكم التكفل في إطار تحضير النصوص التطبيقية التكفل بالانشغالات :

1/ التحليل الموضوعي في تسيير المؤسسات.

2/ توفير معطيات محكمة لتحديد آفاق المؤسسات.

3/ توفير شروط الرقابة الداخلية والخارجية.

بهذه الطريقة نستطيع أن نتمكن من التقييم الموضوعي لكل الجهود داخل المؤسسات، وحتى نتحكم في الممارسات العديدة والتلاعبات بأموال الشركات، والتهرب الجبائي وتغليب البنوك والموولين.

سيدي الوزير،

هنيئا لكم على هذا المشروع ننتظر منكم التطبيق الجيد والمحكم . وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد علي بن سبباق، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد العالي حساني شريف، تفضل.

السيد عبدالعالي حساني شريف : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة النواب،

السادة الوزراء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر السادة أعضاء اللجنة، والسيد الوزير على العمل المنجز والمعرض للمناقشة والمصادقة.

ومع ذلك يحتاج هذا العمل المنجز إلى بعض الملاحظات وأجزها فيما يأتي :

1) تتجلى أهمية مشروع النظام المحاسبي المالي في الأسباب التي مهدت لعرض المشروع، والأهداف المتوخاة من تطبيق هذا النظام الجديد، وكذا أهم الاستحداثات التي ستعكس على المؤسسات الخاضعة لهذا النظام، وإدخال الميكانيزمات التي تمكن من تطوير العمليات، والمعاملات المحاسبية، وفق نظرة متطورة تواكب الاقتصاد العالمي. وفي هذا الاطار أسجل مجموعة من الملاحظات هي :

سيدي الوزير، هناك مشروع قمت بتمويله بصفتكم وزيرا للمالية والمقدر بمبلغ 14 مليار دولار، هنا لا بد أن ندفع حقوق الشركة القائمة بالأشغال في هذا المشروع مدة 40 شهرا، أي أن تكون قادرا على تسديد 300 مليون دولار في الشهر الواحد، هذه أول خصوصية بشأن بعض المصالح، وهنا أقول لا بد من البدء أولا بالأمر على مستواكم ثم ننتقل بعد ذلك إلى المصالح الوزارية الأخرى، أي نبدأ "بالبقرة ثم إبتنتها".

أما عن الملاحظة الثانية فقد تطرق إليها أحد الزملاء النواب وهي تخص الإحالة على التنظيم، فإذا كانت الأمور تسير بهذه الطريقة، فلماذا لا تشرعون لأنفسكم؟! هذه من صلاحياتنا، ولا بد للعبة أن تكون مفهومة ويمكننا تقديم بعض الأمثلة منها أن القانون الذي صادقنا عليه تغير مفهومه تماما بعد تحديد المراسيم التطبيقية الخاصة به، لذا نرجوا أن تكون الإحالة في الحالات المعقولة. هذا فيما يخص مشروع القانون المعروض علينا اليوم .

لكي نطبق هذا القانون لا بد من إعداد جدول خاص ببعض الميزانيات، والذي لا يزال من العهد الاستعماري.

إذن تطبيق هذا القانون والانطلاق فيه وهيكله ميزانيتكم نفسها، والتخصيصات، لا بد من التفكير فيها لأنها، اتفقنا على ذلك مرارا، فتصميم أو هيكله الميزانية مع تخصيصاتها سوف تمكننا من رؤية مساركم . لأن نظام المحاسبة الذي اخترتموه سيقدونا إلى المشكل نفسه، ماذا فعلتم بشأن عمليات الجرد، لأن المحاسب أو الخبير المحاسبي يمكنه التلاعب في عمليات الجرد، والمشكل يبقى مطروحا حيث يمكنه تغيير النتائج كما يشاء وبعد ذلك يخضع للإمضاء والسلام، والحقيقة لم يتم إنجاز أي شيء. حيث أن كل ما يتعلق بالغش الجبائي، والمحاسبي ما يزال مفتوحا، لا بد من معالجة هذا المشكل على مستوى بعض المؤسسات الكبرى وبعض المصالح الخاصة دون ذكر ما هو جاري الآن؛ نتكلم عن الخطوط الجوية الجزائرية مثلا! ما ذا يمكن فعله؟ هل نحذف الطائرات من الجرد أم ماذا نفعل؟

تتبع نظام "Leasing" أي القرض الإيجاري ثم تصرح بعد ذلك باعدام المدخول. لا بد من توضيح هذه الأمور، إذ أنك أنت ممول

خامسا/ تتعلق هذه النقطة بتأطير هذا النظام المحاسبي المالي وتطبيقه :

- فيما يخص التأطير: لاشك أن تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي سيقدونا إلى رسكلة العديد من الإطارات القائمة على المجال المحاسبي في مختلف المؤسسات، لذلك فإن هذا النظام المحاسبي كما سيعرف تطبيقا في ميدان يخص المؤسسات فإنه أيضا سيمس جوانب التكوين، والتأطير والدراسات سواء كان ذلك على مستوى الجامعات، أو على مستوى مختلف مراكز التكوين، لذلك كان ينبغي الإسراع في إدخال مختلف التعديلات على البرامج التكوينية قبل المؤسسات المالية.

سادسا/ وأخيرا تتعلق بضرورة استحداث هيئة تقنية لمعالجة مختلف الوضعيات المحاسبية غير الواردة في هذا النظام الجديد وفي هذه التعديلات، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد عبد العالي حساني شريف، وأحيل الكلمة إلى السيد بن حليلة بوطويقة، تفضل.

السيد بن حليلة بوطويقة : شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الإخوة والأخوات،

بداية أريد أن أذكر السيد الوزير بالمشاكل التي قد تنجر عن مشاريع القوانين المعروضة علينا، وقد مر علينا من قبل في هذا المجلس قانون خاص باستعمال الصك، ورغم الانتقادات التي وجهت لهذا القانون إلا أنكم أكملتكم وأصبح ساري المفعول، وقد وصل إلى طريق مسدود، هنا نتساءل عن مصداقية الوزارة، ومصداقية الهيئة التشريعية !

حيث أنكم غير قادرين على تطبيق قانون تمت المصادقة عليه من قبل هذه المؤسسة التشريعية، وتم تأجيله بموجب قرار لمدة ستة أشهر، وهذا ما جعلنا اليوم في وضع غير قانوني هل نطبق هذا القانون؟ وحتى التأجيل كيف تم؟ علما أننا قلنا لكم أنكم غير مستعدين لذلك، وما نلاحظه في مشروع القانون الذي أتى به السيد الوزير، خصوصية بعض الدوائر، لم يتم التطرق إليها، إذن، يجب أن تصفى أولا الأمور على مستواكم، ثم بعد ذلك يمكننا الانتقال إلى المؤسسات.

شهرًا، هذا ما يبين أن هناك أعمالًا أخرى سوف تستند إليه خلال هذه المدة.

نتساءل عن دور مجلس المحاسبة؟ كان على كل أن يتحمل مسؤوليته في الميدان.

سيدي الرئيس،

لا يمكن المشكل في قوانين المالية أي مشاريع قوانين المالية في حد ذاتها وإنما هي في الرقابة المالية المطبقة بإشراف وزير المالية، ونتمنى من الأشخاص القائمين على تسيير أموال الشعب أن يسيروها بأمانة، ويقدمون للمجلس الشعبي الوطني كل مشكل يعترض طريقهم وكل القوانين التي يمكن تعديلها من أجل أن نضمن سير الجزائر نحو مستقبل، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد أحمد حسناوي، وأحيل الكلمة إلى السيدة هوارية بوسماحة، تفضلي.

السيدة هوارية بوسماحة : السيد رئيس المجلس،
السيد وزير المالية،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم.

لقد استجاب المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975 لكل متطلبات تسيير المؤسسات الوطنية لأكثر من 30 سنة منذ تطبيقه، وما الحالة المزرية التي تعيشها مؤسساتنا الاقتصادية الآن إلا نتيجة لتطبيق مخطط التصحيح الهيكلي منذ سنة 1994، وكلنا يعلم نتائجه الوخيمة على الاقتصاد الوطني.

سيدي الوزير،

إننا في حزب العمال نرى أن هذا المشروع يندرج في إطار تكييف منظومتنا المحاسبية مع العولمة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فمنذ دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، تراجع الإنتاج الوطني الصناعي منه والفلاحي، وتراجعت معه مناصب الشغل، كما أستنزفت الخزينة العمومية إثر رفع الحواجز الجمركية، وإلغاء الرسوم والضرائب لصالح البضائع المستوردة، والمستثمرين الأجانب الذين أغرقوا أسواقنا بالبضائع المغشوشة.

البلاد، السيد وزير المالية، عليك أنت أولا مراقبة أين تذهب أموالك، إذ نلاحظ أن بعض مصالح وزارة المالية قد أفلتت منكم تماما.

وعند تقديم مشروع قانون المالية في المرة القادمة لا بد من تقديم الحسابات، كما تم الاتفاق عليه، حتى نعرف وجهتنا.

أما عن بقية الأمور فهناك أشخاص ذوو كفاءات، لكن الأهم أن نعرف على الأقل إلى أين نتجه، وشكرا السيد الوزير.

الرئيس : شكرا السيد بن حليمة بوطويقة، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد حسناوي، تفضل.

السيد أحمد حسناوي : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،
السيدان الوزيران،
الأخوات والإخوة النواب،
الإخوة رجال الإعلام،
السلام عليكم.

لست رجلا مختصا في الحسابات، إنما ما أعرفه في الدولة أن وزارة المالية هي " رأس الحربة" في الدولة، إذ هي التي توزع أموال الشعب على كل مؤسسات الدولة، وهي المختصة في مراقبة كل المؤسسات وكذا المجالات التي فيها صرفت أموال الشعب.

إذن عندما نسن قانون أو نصادق عليه، فإن وزارة المالية هي المسؤولة عن المراقبة وعن "لجان الدعم".

ورد في مقدمة التقرير التمهيدي للجنة "أصبحت القواعد لا تستجيب للإصلاحات، والتحويلات الجذرية التي شهدتها الجزائر في شتى المجالات".

في اعتقادي أن القانون منذ السبعينيات إلى يومنا هذا أي قرابة 32 سنة لم يتغير بمعنى كانت له إيجابيات، وسرنا عليه، وما تزال مدة 18 شهرا لتطبيقه، لكن أين تكمن سلبيات هذا القانون؟ أين الخلل في هذا القانون؟ فلو كان به خلل لما ساربه العمل مدة 32 سنة، وحتى على المرسوم الجديد ألا يطبق إلا بعد مدة 18

الشركات المتعددة الجنسيات، وبإعطاء الأفضلية للحلول الوطنية التي يملكها علينا ضرورة الحفاظ على اقتصادنا الذي لا يتنافى مع التبادل التجاري، وكل أشكال التعاون الاقتصادي الثنائي في ظل احترام مصالح الطرفين، والسيادة الوطنية، والقطيعة مع السياسات المملاة من الخارج لتجنب إعادة أخطاء الماضي، والتي نجمت عنها كوارث اقتصادية، واجتماعية في ظل الأزمة، تستوجب أساسا تثبيت احترام المادة 17 من الدستور، وذلك بمنع وإلغاء كل القوانين والقرارات التي تتنافى معها.

لأنه وحتى في الدول المتقدمة مثل فرنسا وجد تطبيق معايير المعلومة المالية العالمية المرافقة لهذا النظام مقاومة رغم بداية التطبيق التدريجي له، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيدة هوارية بوسماحة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد تهامي، فليتفضل.

السيد محمد تهامي : شكرا السيد الرئيس.
السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة النواب،
السلام عليكم.

من انشغالات الحكومات في العالم البحث عن أنظمة مالية جديدة، أو تدارك النقص أو تصحيحه إن وجد للمصلحة الدائمة للشعب والوطن، ونحن اليوم بصدد مناقشة مشروع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، والمفروض أنه جاء خدمة للجزائر، ويعود بالفائدة على المؤسسات الجزائرية، ومصالح العمال، وغالبية الشعب لكن وأنا أتصفح عرض الأسباب، وتصريح السيد الوزير والخبراء وجدت أن مشروع هذا القانون جاء ليتكيف مع المنظومة العالمية المالية للمؤسسات قصد الدخول في المنظومة العالمية للتجارة، وفتح المجال للمؤسسات العالمية، وتسهيل عملية الريح لها .

وهنا أتساءل بإلحاح ، هل نشرع من أجل الحفاظ على السيادة الوطنية، وحماية المؤسسات الجزائرية، ونجاحتها الاقتصادية، أم من أجل مصلحة الاتحاد الأوروبي، والمنظمة العالمية للتجارة واللجنة الأوروبية؟

إن هذا المشروع المعروف أمامنا اليوم والمتضمن معايير المعلومة المالية العالمية (I.F.R.S) ، والذي ساهمت اللجنة الأوروبية في إعداده، إنما هو استجابة لاحتياجات الفاعلين في الإعلام المالي الداخلي والخارجي، علما بأن هذه اللجنة هي التي تقوم بمساعدة الجزائر في عملية الخصخصة.

إذ في المادة 02 من الفصل الأول الوارد تحت عنوان (التعاريف ومجال التطبيق) والذي يستثني من مجال التطبيق الأشخاص المعنوية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية. في حين أن الأمر رقم 75-35 المؤرخة في 29 أبريل 1975 لم تنص على هذا الاستثناء فلماذا تطبيق هذا النظام الوطني فقط على المؤسسات الاقتصادية ؟ أليس هذا فتح لمجال المنافسة لصالح المؤسسة الأمريكية (KP-GN)؟

بعد التصفية الإدارية للمؤسسة الوطنية للمحاسبة (SNC) إذ منذ سنة 1992، وبمقتضى القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 المعدل لمهنة خبير محاسب، ومحافظ الحسابات ، وكذا المحاسب المعتمد جاء لتحرير مهنة المحاسبة دون احترام المعايير اللازمة للحفاظ على هذه المهنة.

سيدي الوزير،

إننا لا نرى أي مانع من تطوير هذا النظام، لكن أن يكون ذلك في إطار المصلحة الوطنية، وليس لصالح الشركات المتعددة الجنسيات تحت غطاء المستثمرين الأجانب، لأن هذا يسهل مراقبتهم بتقريب الممارسة الحسابية لهذا النظام من الممارسة العالمية المفروضة وتمكينهم من الهيمنة واتخاذ القرارات (أي خصخصة المؤسسات الوطنية أو غلقها)، مع دعم السوق المالية التي تسهل عملية المضاربة، وبالتالي فرض وصاية المؤسسات المالية الدولية علينا.

وعليه، وللحفاظ على حظوظ البقاء بالنسبة إلى المؤسسات الوطنية، والفلاحة الجزائرية العمومية والخاصة، فإننا في حزب العمال نقترح سن الإجراءات التي تحمي مؤسساتنا الوطنية وذلك عن طريق منظومة حسابية وطنية واضحة وفقا لمعايير تطبيق دقيقة، مثلما هو معمول به في العديد من البلدان العظمى ولأننا لن نجني من الالتحاق حاليا بالمنظمة العالمية للتجارة إلا خسائرنا أفرح في الاقتصاد الوطني لضعفه لأنه غير جاهز لمنافسة هذه

السيد طيب مقدم : بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس،
معالي الوزراء،
زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام المحترمين،
السلام عليكم.

دخلت الجزائر حقيقة في مرحلة متقدمة جدا في شتى المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية تسعى من خلالها إلى الاندماج في السياق العالمي والدولي الذي يتطلب إصلاحات جذرية وعميقة مثل تلك التي شرعت فيها الحكومات الجزائرية المتتالية وعلى سبيل المثال نذكر الإصلاحات التي أدخلت على القطاع المصرفي والمالي وعلى تنظيم المؤسسات الاقتصادية والصناعية والتجارية التي تتطلب مرافقة نظام المحاسبة المالية الذي يستجيب إلى كل حاجات المسيرين وأصحاب الأسهم والمصالح المختلفة للدولة ومحيط المؤسسات.

إن المشروع المعروض على هيئة المجلس الموقر نشمنه ونؤيده بما جاء في محتوياته جملة وتفصيلا لأنه يعد فريد من نوعه ، وأنه لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة ستشهد المنظومة المالية تغييرا في النظام المحاسبي المالي.

حيث أن هذا المشروع يعد فاعل خير على النظام الاقتصادي الوطني عامة وعلى المؤسسات خاصة، كونه يسمح بوضع حد لبعض الإشكاليات التي اكتنفت التجربة المحاسبية المالية.

إن المشروع المالي المعروض علينا كما سبق الإشارة إليه ايجابي، وسوف يشكل دون شك خطوة إضافية لتدعيم وتطوير الحكم الراشد كونه حتمية وضرورة لإصلاح نظام المحاسبة المالي الحالي، وإنه بالرجوع إلى ما جاء به فإنه يتجلى لنا أنه يهدف إلى تقريب الممارسة العالمية وكذا تسوية الإشكاليات التي ما تزال عالقة . كما يضيفي مصداقية أكثر على محاسبة "الكينانات" وتشجيع الاستثمارات المختلفة سواء كانت محلية أو أجنبية، وأكثر من ذلك، إن ذات القانون قد يسهم لضمان الشفافية في المعاملات والتصرفات وأن موضوع تحليل شروط استغلال وتسيير المؤسسات الاقتصادية لتوفير أدنى الشروط

لأن مشروع القانون جاء لتكثيف المؤسسات الجزائرية مع القوانين الخاصة بهذه الامبراطوريات الاقتصادية العالمية.

أيها الزميلات والزملاء،

قبل الشروع في المصادقة على مشروع هذا القانون، ولعلمكم أن أحد الشروط التي طرحت على المفاوضين الجزائريين من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في إطار النظام الجديد المعروف بالعولمة هذا النظام الذي جاء لينهب ثروات الشعوب والدول وسيطرة المؤسسات الدولية على المؤسسات الوطنية (كالمؤسسات الجزائرية) هنا أتساءل، ماذا استفادت الجزائر من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؟ فقد مرت سنتين على تطبيق هذا الاتفاق أي منذ تاريخ سبتمبر 2005 إلى يومنا هذا.

إن الاتفاق الذي قدمته الحكومة الجزائرية آنذاك على أنه خاتم سليمان بالنسبة إلى الجزائريين ، لكنه في الواقع لم يكن سوى فتح أكبر للسوق الجزائرية أمام الواردات الأوروبية . كان الهدف من هذا الاتفاق دعم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، لكن الأرقام تبين أنه لم يتجاوز الميار دولار، والأرقام المقدمة من قبل المركز الوطني للأحصائيات التابع للجمارك يبين التفاوت بين واردات الجزائر وصادراتها من أوروبا ونحوها حيث سجلت انخفاض الصادرات بقيمة 1,71مليار دولار، وسيعرف العام الثالث من تطبيق الاتفاق إلغاء ما بقي من التعريفات الجمركية المتعلقة بالمنتجات الصناعية، ويبقى بذلك المواطن الجزائري أول ضحية لأنه تحت رحمة المستوردين، ومنطقهم في تحديد الأسعار، في وقت تعجز فيه المؤسسات الجزائرية عن إنتاج ما يمكن أن تنافس به المنتوجات الأوروبية، كما أن هذه المؤسسات الجزائرية هي في طريق الانقراض ، وخير دليل على ذلك تصريح رئيس الكوفدرالية الجزائرية لأرباب العمل.

إن للحكومة الجزائرية هنا دور في إعادة التوازن من خلال التراجع عن هذه الاتفاقية حماية للمؤسسات الجزائرية. إن النظام المفروض علينا من مؤسسات خارجية يلقي بعض التحفظات حتى في الدول المتقدمة في المجال الاقتصادي كما في فرنسا، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد محمد تهايمي، وأحيل الكلمة إلى السيد طيب مقدم، فليتفضل.

إن إصلاح هذا النظام يعد حتمية كونه بقي جامدا منذ أكثر من 30 سنة، ولم يكن محل أي تعديل ، لأنه يشكل عائقا في حل الإشكاليات المطروحة، والتي كان يعترض تطبيقها ومع مرور الوقت، ومع التحولات التي شهدتها الساحة الاقتصادية أصبحت النصوص الواردة في الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975 لا تستجيب إلى الإصلاحات الجذرية التي شهدتها البلاد خاصة تلك التي ترمي إلى اعتماد نظام محاسبي مالي مطابق لمعايير عالمية، وأكثر من ذلك فإن كل الإصلاحات التي أدخلت في نظام اقتصاد السوق، والمؤسسة الاقتصادية والتعديلات القانونية التي حررت التجارة، والصناعة وسمحت بإدخال ميكانيزمات عصرية في تكوين الشركات وإبراز شركات أخرى ذات طابع قانوني جديد، إن هذا المشروع قد يجعل المحاسبة أكثر ملائمة من الاقتصاد المعاصر، وإعداد معلومات دقيقة تعكس الوجه الحقيقي للمؤسسات في وضعيتها المالية، كما أنه يتفادى التلاعبات الإرادية، وتمكين أجهزة المراقبة من مراجعة الحسابات. وفي هذا السياق معالي الوزير، نوجه لكم توصية للسهر على تحديد قواعد صارمة فيما يخص إعداد الحسابات، وتحضير الوثائق الرسمية، والنشاطات، والنتائج لتوفير الشروط الأساسية للسماح بالتكفل بالمهام الرقابية في أحسن الظروف، كما أن مشروع القانون المعروض على هيئة المجلس الموقر سوف يشجع الاستثمار كونه يضمن أفضل قراءة للحسابات من قبل المحللين الماليين المستثمرين، مع بروز سوق مالي وضمن سيولة رؤوس الأموال.

إن مشروع هذا القانون مثله مثل القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والهادف إلى تعزيز النزاهة والمسؤولية، والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، وكذا تسهيل التعاون الدولي ودعمه والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات.

وعليه، فإن هذا المشروع الذي تؤيده جاء لدعم الإصلاحات المباشرة في النظام المالي والمصرفي، وبأهدافه الواسعة الشاملة، ونحن على يقين بأنه سيدفع بالاقتصاد الوطني إلى الأمام لأنه عانى كثيرا وما يزال يعاني الفساد وسوء التسيير، وكذا الاختلالات العديدة الناتجة عن عدم التحكم في النظام المحاسبي داخل المؤسسات وخير دليل على ذلك فضيحة بنك

لتقييم موضوعي لهذه النشاطات ودراسة كل التطورات في كل جوانب تسيير المؤسسات.

- تحليل النتائج المالية،
- تقييم المردودية الداخلية وتحليلها،
- دراسة الفوارق بين التقديرات وحقائق النتائج المسجلة والتخطيط المحكم للتطورات المستقبلية لمؤسستنا.

نتظر من النظام المحاسبي الجديد المزيد من الشفافية والدقة في الحسابات وتقديم هذه الحسابات في الوقت المناسب لتقييم المخاطر وكل التطورات التي تؤثر إيجابيا أو سلبيا في مصير المؤسسات. عندما نتكلم عن اقتصاد السوق والمؤسسة، هي القيمة المضافة والنتائج الإيجابية تقدر من فترة إلى فترة على أساس محاسبة زهية وبيت القصيد من خلال التطرق إلى إيجابيات هذا المشروع هو القول إن الحكومة ما تزال تسعى إلى وضع أليات وقوانين ترمي إلى الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد طيب مقدم، والآن أحيل الكلمة إلى السيد شعبان بلقاسم.

السيد شعبان بلقاسم : شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام المحترمين،

أزول فلاون.

إن الجزائر تواجه منذ سنوات حتمية التحولات الاقتصادية التي فرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وأن هذه المواجهة تتم بكل صرامة وعزم ، وبفضل أبنائها وحكوماتها المتتالية والتي تمكنت بالفعل من رفع التحدي بوضع مجموعة من القوانين والتدابير وضعت البلاد في قطب البلدان التي تمكنت من التخلي عن العديد من المصائب، والعراقيل في شتى المجالات، ولتفادي هذه المشاكل دخلت الجزائر في طور الإصلاحات العميقة والجذرية، ومن بين هذه الإصلاحات تلك التي عرفها النظام المالي في القواعد المطبقة على النظام المحاسبي.

التي عرفتھا بلادنا وربطھا بالمعايير العالمية، وتصحيح وترشيد التجربة المحاسبية المالية في الجزائر، والتي لم تتغير منذ إقرار المخطط المحاسبي الوطني الذي يحكمه الأمر رقم 35-75 المؤرخ في 29 أفريل 1975.

سيدي رئيس المجلس الموقر،
لقد جاء مشروع هذا القانون في نظرنا لتدارك الثغرات ومحاربة الفساد المالي وحماية المال العام من التلاعب، وذلك بإعطاء إطار مرجعي للمحاسبة يسمح بتحديد المبادئ الأساسية للمحاسبة بما يسمح باتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة والاستجابة العملية والفاعلة لمختلف الفاعلين في مجال الإعلام المالي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

سيدي رئيس المجلس الموقر،
إننا في التجمع الوطني الديمقراطي نبارك، ونساند، وندعم كل الجهود التي تصب في إقامة دولة الحق، والقانون، الدولة المتفتحة على نفسها وعلى العالم، والتي تراجع باستمرار منظومتها التشريعية بحكم طبيعة الزمن والحياة المتطورة وسنن التاريخ.

سيدي رئيس المجلس المحترم،
إن مشروع هذا القانون من شأنه كذلك التكفل بصورة أكبر وأحسن بانشغالات المواطنين ومصالح المجموعة الوطنية، والتسويق المحفز لصورة الجزائر وسمعتها في الداخل والخارج التي تتعزز يوما بعد يوم تحت القيادة الحكيمة والراشدة لفخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، وشكرا السيد الرئيس.

الرئيس : شكرا السيد قادة جليل، وأحيل الكلمة إلى السيدة زرفة بن يخلف.

السيدة زرفة بن يخلف : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،
السيد وزير المالية،
زميلاتي زملائي النواب،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم.

الخليفة حيث ظهر لنا وللرأي العام غياب كلي لأية محاسبة أو مراقبة للعمليات والمعاملات التي كانت تقوم بها هذه المؤسسة، مثلها مثل العديد من الفصائح التي شهدتها الساحة الوطنية. وممالا شك فيه أن مشروع هذا القانون المعروف على المجلس الموقر للدراسة سوف يسمح بالاندماج في السياق الدولي المتحول باستمرار وأنه سيشكل خطوة جديدة إضافية لترسيخ الشفافية والمصادقية ولكن أملنا الكبير أن تكون هناك متابعة وصرامة في تطبيق القوانين في الميدان بكل جدية. وأختم كلمتي بهذا المثال القبائلي : "الشاة قتلت بدمها".

الرئيس : شكرا السيد شعبان بلقاسم، وأحيل الكلمة إلى السيد قادة جليل، تفضل.

السيد قادة جليل : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.
سيدي رئيس المجلس الموقر،
السيد معالي وزير المالية الفاضل،
السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان الفاضل،
إخواني أخواتي النواب الأفاضل،
إخواني أخواتي أسرة الإعلام الأفاضل.

سيدي الرئيس،

بعد قراءتنا للمشروع التمهيدي لهذا القانون، وبعد تمنعنا في مبادئه الأساسية، وتحليلنا للأهداف والغايات المسطرة والمرجوة منه استخلصنا مجموعة من الأفكار والمواقف المدروسة والمضبوطة، والتي تعبر في جوهرها عن جهود الدولة الجزائرية في تدعيم الحكم الراشد في بلادنا، وتعزيز المنظومة الرقابية على التجربة المحاسبية المالية في الجزائر، وذلك من خلال مساهمة الإصلاحات والتحويلات التي تعرفها بلادنا في شتى المجالات وفي إطار الاندماج في السياق الدولي، وكل ما يحمله من تحديات في ظل عولمة شاملة، ومحيط اقتصادي عالمي فاعل ومتطور ومزدهر باستمرار.

وبالتالي، سيدي الرئيس، فإن النظام المحاسبي المالي الجديد المقدم من الحكومة والمعروض علينا اليوم للنقاش، نرى في التجمع الوطني الديمقراطي بأنه جاء اليوم كضرورة حتمية، وفي وقته الضروري الحاسم والحازم لمواكبة التحويلات الاقتصادية

الأجانب لاقتناء مؤسساتنا، فنحن في حزب العمال نرفض هذا، ويعلم الجميع أن دور المنظمة العالمية للتجارة هو تسهيل ورفع كل الحواجز أمام مصالح المؤسسات المتعددة الجنسيات التي لا تعمل إلا للبحث على الربح، ولا تهمها الأمم أو الشعوب، ولهذا أتساءل عن إختفاء المؤسسة الوطنية للمحاسبة والتي يمكن أن تكون وسيلة سياسية للدولة تمكنها من التمسك في النظام المحاسبي المالي حسب المصالح العليا للوطن. وشكرا.

الرئيس : شكرا السيدة بن يخلف، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد يرفع، فليتنفضل.

السيد محمد يرفع : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السادة الوزراء،

سيداتي، ساداتي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تناقش مشروع قانون المالية (القانون المحاسبي المالي) في أجواء حلول شهر رمضان الكريم، وبهذه المناسبة أقدم تهاني الحارة إلى كافة الشعب الجزائري متمنيا له الهناء والرفقي.

سيدي الرئيس،

في البداية أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة المالية والميزانية رئيسا ومكتبا وأعضاء، وإلى معالي الوزير ومرافقيه على الجهود التي بذلت من أجل إعداد هذا المشروع المعروض علينا للنقاش، ومادامت لجنة المالية والميزانية قد قامت بتعديلات وقدمت توصيات عديدة وهامة، فهي مشكورة، وقد ارتأيت أن أثنى، وأعفي نفسي من التكرار.

لذا سوف أقصر في تدخلي على بعض الملاحظات العامة، سأطرح انشغالات تهم ولاية بشار التي شرفنتي بتمثيلها.

سيدي الوزير،

إن خلفية كل قانون الصدق، إضافة إلى الخلفية السياسية التي ينبع منها أو بمعنى آخر هو (الصح)، وهذا الصدق يجب أن

لقد تطرقتم في مقدمة التقرير التمهيدي عن مشروع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي إلى ما يأتي :

إن النظام المحاسبي المالي الجديد يهدف إلى تقريب الممارسة المحاسبية من الممارسة العالمية، وقد ثمنت اللجنة المسعى الهادف إلى إصلاح المنظومة المحاسبية في إطار الجهد المتواصل في مجال الإصلاحات.

سيدي الرئيس،

لاشياء بمنأى عن العولمة لتظهر العولمة والشمولية فجأة فتقلب كل الموازين، فوسائل الاعلام العالمية تسهب في مدح العولمة وتقديمها على أنها الحل الأنسب للمشاكل التي تنخر الإنسانية، مع أنها لا تولد إلا البطالة والبؤس في كافة المعمورة.

سيدي الرئيس،

في عدة بلدان رأسمالية هناك نقاش حول الانعكاسات السلبية المترتبة عن الهرولة إلى تلبية كل ما يراود فرضه على الأمم والشعوب.

سيدي الرئيس،

إن مشروع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي في نظرنا لم يكن مشروع تقني، ونخشى في حزب العمال العواقب التي تنجر عنه، ودون شك فإن الممارسات المحاسبية تفرض التمسك والتحكم في السياسة المالية.

إن هدف الشفافية هدف نبيل لكن تساؤلنا مطروحة ومخاوفنا مشروعة خاصة في الوضع الحالي المتميز بالضغوط الأجنبية المختلفة، والمتعددة لترخيص مؤسساتنا وممتلكاتنا ألم تستعمل مخططات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وكذا عملية تطهير هذه المؤسسات لإذلالها عوض تعزيزها؟

إننا نرى في حزب العمال أنه ليس من الضروري تقليد الغير خاصة عندما نعرف سلبيات هذه المعاملات فالنظام المحاسبي الجديد مثلا (الانكلوساكسون) يواجه عدة انتقادات في البلدان الأوروبية.

سيدي الرئيس،

إذا كانت كما سمعنا تحاليل بعض الاخصائيين أن هدف هذا المشروع هو إعطاء الرؤية الواضحة لما يسمى بالمستثمرين

يتجسد في الميدان، ولن يكون ذلك إلا بالعنصر البشري الكفء الذي يخشى الله أولاً ويخلص للوطن، ويخاف ثقة الشعب، وما أدراك ما ثقة الشعب.

وإذا كان فخامة رئيس الجمهورية قد خصص مبالغ ضخمة يمتد صرفها إلى غاية عام 2009، فإن المقصود من ذلك هو إحداث إنعاش اقتصادي وتنمية شاملة وحقيقية ليرفع الغبن عن المواطن، وفي رأيي سيدي الوزير أن ذلك لن يتحقق إلا بالتوزيع العادل للثروة بين ولايات الوطن حسب حجم واحتياجات كل ولاية، وتوزيع الأموال بعدل داخل الولاية كذلك بين كل البلديات التابعة لها حسب أولوية كل بلدية، وتوزيع عادل داخل البلدية بين كل أحيائها، فما يقع من احتجاجات، وأعمال شغب، ونحن نرفضها طبعاً، دليل على انعدام العدالة السائدة، حيث أصبح لا يستجيب لانشغالات المواطنين إلا بعد اندلاع أعمال الشغب والعنف، وللأسف كثيراً ما فسرت هذه التصرفات خطأً، وأول التأويلات أن هناك أيادي أجنبية وراء ما يقع هنا وهناك ولتجنب مثل هذه التصرفات السلبية، يجب تفعيل الآليات التي تجعل المال العام وسيلة للتنمية، وليس وسيلة للتبذير والنهب وتمويل الصفقات والمشاريع الوهمية، أو المشاريع التي ليست ذات أولوية بالنسبة إلى المواطن، وإلا كيف نفسر التأخر المسجل في جل بلديات الوطن؟ حيث تعيش جل أحيائها أوضاعاً يرثى لها جعلت سكانها يعيشون دون طرق معبدة، ودون أرصفة، وأحياناً دون إنارة عمومية منذ نشأة هذه الأحياء وخير مثال على ذلك الأحياء الشعبية المكتظة بالسكان بمدينة بشار.

إن بلديات ولاية بشار الواحدة والعشرين كلها فقيرة، لذلك تعتبر ولاية بشار من أفقر ولايات الجنوب، نظراً إلى طابعها الخاص، فلا هي منطقة صناعية، ولا فلاحية، ولا رعوية، بل تعتمد فقط على إعانات الدولة، لذا يجب أخذ هذا الوضع بعين الاعتبار.

إذن سيدي الوزير عن أية تنمية اقتصادية، أو اجتماعية أو ثقافية نتكلم عنها في ظل هذه الأوضاع؟

إن هيبة الدولة لا تسترجع إلا بعد أن يسود تطبيق القانون على الجميع، ويتحمل كل مسؤول مسؤوليته، ويعطى كل ذي حق حقه.

سيدي الوزير، هناك فئة عريضة من المجتمع تمثل فئة المعوزين، والفقراء والمعاقين (ذوي الحاجات الخاصة)، وذوي الدخل الضعيف من المتقاعدين، فهل من إجراءات وتدابير تضمنها مشروع قانون المالية لفائدتها.

سيدي الوزير، إن الشباب يزداد عدداً، ويزداد بأساً من واقع مزري أفقده الأمل في المستقبل، وكذا الشباب المتسرب من المدارس مثلهم مثل المتخرجين من المعاهد والجامعات يعيشون كلهم واقعا واحداً.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير، مقابل هذا نتساءل عن مصير المال العام تحت تسميات مختلفة، إن سياسة القروض تبدو غير واضحة، وفيها تلاعبات بالمال العام، وكأن الأمر مقصود، لا قدر الله، وإذا كان..

الرئيس : شكراً، وأحيل الكلمة إلى السيدة نورة خنيوي.

السيدة نورة خنيوي : أسحب المداخلة.

الرئيس : شكراً، وأحيل الكلمة إلى السيد زراري شرقي، غائب. إذن أحيل الكلمة إلى السيد إدريس فاضلي.

السيد إدريس فاضلي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم، السيد وزير المالية، السيد وزير العلاقات مع البرلمان، السيدات والسادة الزملاء، السيدات والسادة أسرة الإعلام.

أود أن أتقدم بهذه المداخلة حول موضوع المحاسب المالي والتي ستكون في مجملها موضوعية وسياسية باعتبار أن الجانب التقني أو الإصطلاحي قد تعرض إليه أحد الزملاء السابقين وهو مكرس كثيراً في هذه المواد التي تنقصها الدقة في استعمال المصطلحات القانونية المناسبة. وعلى هذا، فلا أتعرض إلى هذا

أنا بدوري أؤمن هذا المشروع الذي يعتبر نجاحا لأساليب التسيير الراشد، وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد إدريس، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم حرشاي.

السيد عبد الكريم حرشاي : شكرا سيدي الرئيس،
بسم الله الرحمن الرحيم،
السيدات والسادة النواب،

إذا أردنا تحليل هذا المشروع من الجانب السياسي سيصبح ضروري أن نتوقف فقط على مستوى أسس وأهداف المشروع.

وإذا أردنا أن نحلل هذا الملف من الجانب التقني، سندخل في تقنيات المحاسبة التي لا يقدر عليها إلا الخبير في المحاسبة أو الحرفي الذي مارس 20 أو 30 سنة في هذه المهنة. ولهذا أعتقد أن المبادرة التي اتخذتها الحكومة ووزارة المالية يجعل تطبيق كل التدابير عن طريق التنظيم، والتوقف على مستوى هذا المشروع على المبادئ العامة والقواعد العامة أحسن شيء، لأن التطبيق سيصبح دائم، وفي كل البلدان، لميدان المحاسبة أنظمة وحرفيين يتدخلون عن طريق لجان ومجلس المحاسبة ومجلس الحرفيين في الخبرة أو في المهنة.

الملاحظة الثانية أنه عبر العالم كله في كل المجالات وفي كل الميادين كل الشركات تنشر الحسابات شهريا أو سنويا، لا يوجد شركة تدخل البورصة أو تدخل في المعاملات الدولية أو تبحث عن الاستثمار أو رؤوس الأموال لا تنشر الحسابات، فالحسابات قضية ثقة وقضية نزاهة بالنسبة إلى الشركاء والمحيط، عند البنوك خاصة وعند الدولة والمواطنين.

ماذا وقع في الجزائر؟ هل توجد شركات تنشر الحسابات؟

إذا أردنا البحث عن الشركات التي تنشر الحسابات في الجرائد أو في المجالات، نجدها تعد على الأصابع، حوالي 10 أو 12 شركة تنشر بعض الحسابات سنويا.

الجانب في ألفاظه وأشكاله المختلفة التي تحتاج إلى قراءة أخرى، وإنما أركز على الجانب السياسي، والجدوى الاقتصادية من هذا المشروع.

هذا الإجراء أو المشروع في رأيي يعتبر لبنة إيجابية تدخل في إطار تحديث وعصرنة أساليب التسيير المالي، وخاصة بعد دخول في معترك اقتصاد السوق، والمنافسة الدولية، والتجارة العالمية.

كما أن وضع مثل هذه الضوابط من شأنها العمل على توفير جو الائتمان والثقة في المؤسسات الاقتصادية التي يعول عليها الاقتصاد الوطني، لجلب الاستثمار الأجنبي وتحسين الوضع الاقتصادي والمؤسستي.

إن مسابقة الوضعية الاقتصادية الراهنة قد جاءت في أوانها وخاصة بعد ما عرفه قطاع البنوك من تلاعبات ومغامرات بعض الخواص أدت بها إلى النهاية المحتومة عن طريق صرامة العدالة.

كما أن الفراغ الذي كان مسجلا منذ نظام الاقتصاد الموجه منذ 1975 قد انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتفاوت غير المشروع.

مصلحة المجتمع أن يسود الاستقرار الأمني والاجتماعي والمالي، خدمة للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وفي هذا الإطار يندرج مشروع القانون المطروح للمناقشة الذي تنعكس فائدته على الاقتصاد الوطني، وخزينة الدولة وتجنب الغش والتلاعب بأصول ورؤوس أموال المؤسسات الاقتصادية.

إن النظام المحاسبي إن كان يمثل أداة مهمة للمراقبة المالية في هدفه، فإنه يعطي للدولة هيبتها وسيادتها، باعتبار أن الدول العصرية القوية هي التي تملك أجهزة مالية قوية للمراقبة خدمة للصالح العام.

إن عصرنة أساليب الدولة والاندماج مع المجموعة الدولية في توحيد المعايير لا يعتبر انبطاحا ولا تخاذلا أو انصياعا وراء أية قوة مالية كانت فمنذ متى كان الانغلاق والتحجر وعدم مسابقة العلم والتكنولوجيا موقفا حكيما ورشدا سياسيا ومسؤولية تاريخية.

السيد لحسن عراس : بسم الله الرحمن الرحيم، سأقدم بكلمة خفيفة وقصيرة. لدي فقط قراءة خاصة. سيدي رئيس المجلس، السيد الوزير، السيدات والسادة النواب،

إن مخطط المحاسبة، أقول وكما جاء به بعض السادة النواب هو ضروري، واسمحوا لي إن تكلمت بالدارجة والفرنسية قليلا، لا يمكننا الذهاب بعيدا في ظل هذه العولمة التي يتكلمون عنها، هناك عولمة وعولمة، فهناك بعض الاقتصاديين مثل بورديو وكينيت يقولان أن العولمة ليست عالمية؟.. وما هي إلا أزمة وستمر.

لكن العالم تغير، واقتصاد السوق عم العالم بأسره. لسنا في عهد الكنتلتن، حيث نستطيع أن نغير العولمة، إذ يمكن أن يكون لها وجه إنساني، حيث يمكن للمجتمع أن يخدم الناحية الاجتماعية، ولا يمكننا إلغاؤها، لأن هناك ضغوط العالم الاقتصادي الكبير، كأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كانت بعض بلدان العالم الثالث مثل الهند وأندونيسيا، والصين كذلك قبل عشر سنوات كانت من بين البلدان المتخلفة اقتصاديا، وكل هذه البلدان دخلت العولمة، العولمة هي قضية اقتصاد السوق، فالسوق هي التي تتحكم، ليس هناك علماء يقولون العكس، اللهم إن ظهرت نظرية جديدة في 10 أو 15 سنة ونصبح في نظام الاقتصاد الموجه، وتصبح هناك كتلتين. وهذا سيكون مستحيلا عمليا.

أما المنظمة العالمية للتجارة أو هذه الشركات المتعددة الجنسيات، تذهب حيشما تريد، بحثا عن مصالحها، وهنا تتبين ضرورة الحكم الراشد علينا نحن أن نطبق الديمقراطية الحقة، ونتفادى ما يمكن أن يضر بنا، فنستطيع أن نعطيها وجه إنساني، لكن أن نتحدث عن العولمة، وعن الفصل وعن أمور أخرى، فالفصل شيء لا بد منه، بعض الشركات اليوم أصبحت لا يمكنها أن تنتج، مستحيل، لأن وسائل الإنتاج قديمة فمثلا حالة شركة سوناكوم بولاية سيدي بلعباس يمكننا ألا نحلها، لكن ضروري تجديدها وإعادة هيكلتها، وتأهيلها من الناحية التكنولوجية. حيث كانوا يستعملون حاصدة الدرس القديمة،

أما الشركات الأخرى، فلا! هل يارادتها؟ أو بالممارسة؟ أو لعدم إمكانية النشر؟ لأن المحاسبة فيها نقائص خطيرة وتحير كثيرا، وهي تغطي كثير من الأمور، مثل اختلاسات أموال الدولة، وكثير من التصرفات اللاشعرية مبنية على أساس أن المحاسبة مزورة أو بسبب عدم القدرة على تسيير المحاسبة داخل المؤسسات، ولهذا أرحب شخصا بهذا المشروع، وأرجو من وزارة المالية إحداث ديناميكية جديدة في قطاع المحاسبة، يجب على قطاع المحاسبة أن يكون قطاع حي وليس ميت.

ويجب على الحرفيين وخبراء المحاسبة أن يساهموا في تنشيط هذا القطاع، لقد قضت المشاكل التي عاشتها هذه المنظمة في السنوات الأخيرة على مصداقية المهنة، وعلى مصداقية المحاسبة في الجزائر.

نظموا المجلس الوطني للمحاسبة.

نظموا مجلس التنظيم، وأنشئوا الإطار التحفيزي لتشجيع حرفيي المحاسبة لكي ينشطوا أكثر وأكثر، لأن لهم دورا كبيرا في التكوين وفي الضبط أو التنسيق، وفي تحضير نصوص تطبيق هذا المشروع.

في الأخير أريد أن أقترح عليكم أن تضيفوا أي أن يكون هناك إصلاح على مستوى قانون يتعلق بمسؤوليات محافظي الحسابات.

ويجب إعادة النظر في مسؤولية محافظي الحسابات وإعادة النظر كذلك في نظام تسعيرة نشاطات محافظي المحاسبة.

فمحافظ المحاسبة اليوم يوقع حالات الجرد. وهو يؤكد مطابقة المحاسبة، لكن في بعض الأحيان لا يجد لا الوسائل ولا المؤهلات لكي يقوم بالرقابة اللازمة، الرقابة الشرعية، ولهذا نتنظر منكم في هذا الميدان، فلو أن محافظي الحسابات قاموا بدورهم، لو لم يكن النظام الاستثنائي، لما عاشت الجزائر مشكل الخليفة، شكرا لكم والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا السيد حشاوي، وأحيل الكلمة إلى السيد لحسن عراس، فليتفضل.

العام أو المال الخاص هاجسا بالنسبة إلى المواطن لاسيما من سلسلة الاختلاسات التي تفاجت بها الصحافة يوميا أو من المعاملات المشبوهة في القطاع الاقتصادي الخاص، ولا يمكن على الإطلاق تبرير هذه الفضائح أو التعاملات المغشوشة بعدم جدوى القانون. دون قانون لا يمكن أن نصل إلى هذا، بمراقبة نزيهة من قبل الإدارة المخولة مراقبة هذه التعاملات الاقتصادية والمالية، لا يمكننا الوصول إلى ما وصلنا إليه، هذا لأن مبررات التأقلم مع القانون والتشريع الدولي والمتطلبات الاقتصادية للمستثمرين الأجانب، هذا مبرر نعم، ولكن ليس المبرر الأساسي أو ما ينتظره المواطن الجزائري من المشرع.

السيد الرئيس،

فيما يخص مشروع هذا القانون، فهو مجرد نية قانون، وإعطاء الصلاحيات للإدارة، فعلا، التقنين صعب جدا، لكن نطلب من السيد الوزير المكلف بهذا القطاع السهر على التطبيق الصارم.

إن بعض المواد يستحيل تقنينها لكنها خطيرة، لأن السلطة التقديرية من صلاحية الإدارة، التي تتحكم في الآليات التي سواء كانت عن إرادة أو عن غير إرادة، تؤدي إلى فضائح، لذلك أطلب من السيد وزير المالية اتخاذ كل الإجراءات بالنسبة إلى الأجهزة الإدارية من أجل مراقبة تطبيق هذا القانون تطبيقا صارما.

لأنه يستحيل من الناحية التطبيقية إدراج بعض الأمور في القانون، فالمواد 30 أو 5 أو غيرها لو لم تكن هناك إرادة حسنة لدى الإدارة، تصبح الاستثناءات هي القانون، والقانون هو الاستثناء، ونستمر في التسيير العشوائي وفي الاختلاسات وفي التهرب الجبائي، بداية من التاجر بالتجزئة إلى سلك التوزيع إلى المصنع.

وفي الأخير، نطلب كذلك من السيد الوزير أن يوضح لنا وضع الشركات الكبيرة المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي لها استقلالية ولكنها عمومية، التي أصبحت تقوم هي كذلك، وبالذليل، ببعض التصرفات غير القانونية والمضرة بالاقتصاد الوطني. وشكرا السيد الرئيس.

الرئيس : شكرا للسيد بن نوار، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بكاي.

فاليوم لم تعد موجودة، أصبح هناك حاصدات إلكترونية، حيث يتم العمل بواسطة TPS و GSM، بمعنى يتحكم فيه عن طريق الساتيليت. ويوجهه كيف يعمل، إذن علينا التأقلم رغما عنا، وأداة المحاسبة هذه يجب أن تتوفر، وأما عن الاستثمار فهذا أمر ليس كما يظنه البعض أمر خيالي أو من أجل نهب الأموال. فإذا أكتسب الاستثمار صفة نظامية، وحكم راشد، سيوفر الكثير من مناصب الشغل، ويمكننا أن نفرض عليه قوانيننا.

وحتى رسومنا في إطار القانون الدولي. لا نعرف كيف نتأقلم، ويصعب علينا ذلك، بل لا نريد، لكن، لا يمكننا أن نتطور دون الاستثمار الأجنبي، إذ من غير المعقول أن نعتمد على احتياطي الصرف الذي عندنا والمقدر بمبلغ 80 مليار دولار، إذ أن هذا المبلغ يعادل أقل من ثلث ميزانية الدفاع الأمريكي، أو يعادل ميزانية الصحة الفرنسية، إذن ليس بالكثير وإن بدى لنا ذلك، فهي المرة الأولى التي يحدث فيها انتقال اقتصادي من نوع خاص، وجلبنا أموالا، وهذه الطاقات الجديدة صعبة، جلبنا أموالا لكن غدا مع هذه الطاقات الجديدة، كالطاقة النووية لن يبقى للبترول مكانته، ونحن بودنا في هذا الانتقال الاقتصادي، وأن نستغل هذه الأموال في المعدات من أجل الأجيال القادمة ومن أجل إنشاء الطرق السيارة، وأن تكون هناك صناعات جديدة... وتكون الصحة متطورة وكذلك التكنولوجيا..

الرئيس : شكرا السيد لحسن عراس، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بن نوار، فليفضل.

السيد نور الدين بن نوار : شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب.

سيدي الرئيس

بغض النظر عن الموقع الأيديولوجي أو السياسي بالنسبة إلى التسيير الاقتصادي والمالي، فإن الحديث عن العولمة ومواجهتها، مواجهة اقتصاد السوق أصبح من الخرافات، ولا يمكن أن نواصل الحديث عن مواجهة العولمة أو اقتصاد السوق بل يجب أن نفكر جديا، في كيفية الاندماج بأقل ضرر اجتماعي، وأقل ضرر اقتصادي، لكن سيدي الرئيس، أصبح التسيير المالي والاقتصادي في بلادنا سواء بالنسبة إلى المال

السيد مسعود بن علي : شكرا السيد الرئيس.
السيد الرئيس،
السيد وزير المالية،
السيد وزير العلاقات مع البرلمان،
السادة ممثلي أسرة الإعلام،
زميلاتي، زملائي.

في الحقيقة، سبقني الزملاء إلى أمور كنت أنوي التدخل فيها، ولكن مع ذلك أثنى ما جاء في مشروع القانون، وأثنى جهود الوزارة وهي مشكورة، وكذا لجنة المالية بالمجلس إذ قدمت بعض الملاحظات وتدخلت في بعض المواد.

ومن جهة أخرى أرى بأن مشروع القانون -وكما قد ذكر السيد مسعود شيهوب- أحال مواد كثيرة على التنظيم، وهذا يجعل القانون ضعيفا، ولا يمكن تطبيقه، أو يطبق بعد وقت طويل، كنا نود لو تم تدارك هذا الأمر ولا يستمر في هذا الإطار.

من جهة أخرى، في المادة الثانية، يستثنى من تطبيق هذه المادة القانون الخاص بالأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية وهو القانون الذي جاء لإصلاح النظام المالي المصرفي والمحاسبي فلماذا يعفى بعض الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية؟ أرجو توضيح هذه النقطة.

من جهة أخرى، أرجو من رئاسة المجلس الموقر، أن يمكننا بصفتنا نوابا، من مشاريع قوانين لفترة أطول حتى نستطيع الإطلاع عليها ودراستها بموضوعية كافية، وشكرا على حسن الانتباه والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا، كان السيد بن علي آخر المتدخلين.

نستأنف أشغالنا غدا في الساعة الثانية بعد الظهر. للاستماع إلى رد السيد ممثل الحكومة، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة التاسعة والعشرين**

السيد أحمد بكاي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الموقر،
السيد معالي وزير المالية المحترم،
السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان الفاضل،
زملائي، زميلاتي النواب،
السادة رجال الإعلام والصحافة،

كلما كان يهدف المسعى إلى الإصلاح، كلما كان البحث والتحليل لذلك جديرا وواردا، ونحن بصدد مناقشة المشروع المتضمن النظام المحاسبي المالي ومن خلاله إحداث أدوات تفعيل النظام المحاسبي الجديد والمتمثلة في مختلف فصولها من تعاريف مع الإطار التصوري ومن تنظيم المحاسبة والكشوفات المالية إلى تجميع الحسابات ودمجها إلى تغيير التقديرات وطرق المحاسبة، وإن كان الإطار القانوني والتنظيمي الحالي للمخطط المحاسبي الوطني (P.C.N) وما أفرزه من نقائص يجب استدراكها، وما يحتويه النظام المحاسبي الجديد وما ينجم عنه من تشجيع للاستثمار وترقية حركية اقتصادنا الوطني واستكمالاً لهذا المسار التنموي يقتصر تدخلنا على الآتي :

- بخصوص المخطط المحاسبي الوطني (P.C.N) :

أولاً/ ضرورة الإفراج عن المخطط الجديد الذي يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق والابتعاد عن المخطط الحالي الذي بدأ في عهد الاشتراكية والنظام الاقتصادي الموجه.

ثانياً/ التكامل بين المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية لمعرفة تحليل التكاليف بدقة.

ثالثاً/ التكامل بين المحاسبة العامة والمحاسبة المالية خصوصا، في ظل الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

رابعاً/ تنظيم مهنة الخبير المحاسبي عن طريق فتح دراسات عليا، أو معاهد متخصصة للمحاسبة.

خامساً/ تنظيم مهنة المحاسبة من خلال تحديد كيفية الحصول على الاعتماد للخبير والمحاسب والمحافظ، والمحاسب المعتمد.

سادساً/ تشديد الرقابة على المحاسبة من خلال تدعيم مهمة المراجعة والمراقبة الداخلية والخارجية وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد أحمد بكاي، وأحيل الكلمة إلى السيد مسعود بن علي.

محضر الجلسة العلنية الثالثة المنعقدة يوم الثلاثاء 04 سبتمبر 2007 (مساء)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زباري، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة السيدان : - كريم جودي، وزير المالية.

- محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان.

كما سبق وأن قدمت لكم في نقاش المخطط المحاسبي لسنة 1975 في إطار اقتصاد السوق ومع التغيرات التي أدخلت على الإصلاحات الاقتصادية خاصة وجود فرق مقارنة بالتطور على المستوى العالمي في معايير وتقنيات المحاسبة، وعدم التكفل باحتياجات مستعملي المعلومات كالمستثمرين والمسيرين ، وغياب إطار تصوري واضح يسمح بتحديد المبادئ والأهداف الأساسية التي تؤسس عليها قواعد المحاسبة، وكذا غياب التقييس في معالجة بعض العمليات.

إن مشروع هذا القانون ليس وليد ضغوط أجنبية وليس في صالح شركات أجنبية، بل هو مطلب وطني، حيث يسمح بشفافية ومراقبة أحسن لمحاسبة المؤسسات، ويوفر أدوات ملائمة للمسيرين والمستثمرين، والبنوك والدولة، والعمال.

المحور الثاني، يخص مجال التطبيق، كما جاء في المادة الرابعة من مشروع القانون، يطبق النظام المحاسبي الجديد على الشركات الخاضعة للقانون التجاري، سواء كانت خاصة أو عمومية، تعاونيات وجمعيات.

أما فيما يخص الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية وهم مؤسسات ذات طابع إداري، ونذكر منها المستشفيات والجامعات إلى غير ذلك، وسيخصون بنص قانوني، هو في حيز التحضير.

المحور الثالث، يتعلق بإحالة النصوص التنظيمية التي تخص بعض الأحكام قصد الإشارة إلى قانون يحدد الأحكام والقواعد العامة، كما تبينه جوانب تقنية يستحسن إرجاعها إلى التنظيم لأنها محل تحولات يصعب التكفل بها في إطار قانوني.

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة السابعة عشرة زوالاً

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

الجلسة مفتوحة. ويقتضي جدول أعمالها الاستماع إلى رد السيد وزير المالية على تدخلات النواب حول مشروع القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية، فليتفضل.

السيد الوزير : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

سيداتي سادتي أعضاء المجلس الموقر،

في البداية، أود أن أشكركم على الفرصة التي منحت لي بغية تقديم العناصر الإضافية الخاصة بتقديم مشروع القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي، من خلال التدخلات القيمة التي تابعتها باهتمام بالغ، وباعتبار تداخل وتجانس التساؤلات أردت أن أقدم الإجابة في شكل محاور كبرى.

المحور الأول، يخص السؤال : لماذا هذا النظام المحاسبي الجديد؟ إن أدوات المحاسبة التي تحكمها النصوص مدة أكثر من 30 سنة لم تعد تتكيف مع المحيطين الاقتصادي والقانوني وكذلك المالي المتميز بتشجيع الاستثمار وإرادة تحسين الشفافية ورقابة حسابات المؤسسات، وهذا المشروع المتضمن النظام المحاسبي المالي يدخل في سياق دولي نحو توحيد المعلومات المالية، حيث اختارت معظم الدول اللغة المحاسبية الموحدة المطابقة لمعايير دولية للإعداد والتقديم ونشر الحسابات.

وفي هذا الإطار نظمت الوزارة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و 2005 عدة ملتقيات تقويمية، وتكوين المكونين.

كما تم اختيار وزارة التكوين والتعليم المهنيين قصد تكييف برامج تكوينية.

وأخيرا، ستخصص سنة 2008 لنشاط مكثف في ميدان تكوين وتحسيس، وتجديد كل الطاقات المهنية من أجل تطبيق مميز لهذا النظام الجديد.

- المحور السابع : تنظيم مهنة خبراء ومحافظي الحسابات، فبعض المتدخلين تطرقوا إلى لزوم إعادة النظر في هذه المهنة والمجلس الوطني للمحاسبة من أجل تأمين حسن إدارة هذا النظام المحاسبي المالي الجديد، وفي هذا السياق أعلمكم أن مشروع قانونين جديدين سينظمان هاتين المهنتين، وهما على وشك الانتهاء.

وسيعرضان على مجلسكم الموقر بعد الموافقة عليهما من قبل المجلس الوزاري.

أما فيما يخص ترجمة بعض المصطلحات التقنية، فإن وزارة المالية على أتم الاستعداد لإدخال تعديلات ضرورية بالتنسيق مع المصالح المختصة.

وفي الختام يسرني أن أتقدم بالشكر إلى كل أعضاء هذا المجلس الموقر، وأخص بذلك أعضاء لجنة المالية والميزانية. وكل من تدخل أثناء الجلسة العلنية وما قدموه من إثراء خلال مناقشة النظام المحاسبي المالي وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس : أشكر السيد وزير المالية على رده على ملاحظات وتساؤلات السيدات والسادة النواب، وسنستأنف أشغالنا في جلسة لاحقة، سنعلمكم بتاريخها في الوقت المناسب. شكرا للجميع، ورمضان مبارك إذا لم نلتق في هذا الشهر. والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثانية بعد الظهر
والدقيقة السادسة والعشرين**

أشير من جهة ثانية إلى أن كل النصوص التطبيقية قد تم إعدادها ويمكن تقديمها في أقرب الآجال للاطلاع والمشاورة بين وزارة المالية ولجنة المالية والميزانية لمجلسكم الموقر.

المحور الرابع، يتعلق، بمدى تأثير هذا النظام الجديد على تقليص الاختلاسات والتلاعبات بالحساب والغش في الحسابات من مميزات النظام الجديد، تقوية الشفافية والمراقبة، لأنها تحدد بدقة مبادئ واتفاقيات المحاسبية.

قواعد واضحة للتقييم وحساب كل العمليات، وكل هذا من شأنه أن يسمح للمهنيين بممارسة الرقابة في ظروف تقنية أحسن.

المحور الخامس، يخص رقابة تطبيق القانون الجديد، فدون شك أن رقابة تطبيق القانون تكنسي أهمية كبيرة، وترجع هذه المهمة إلى الهيئات المختصة الآتية:

مجلس إدارة الشركات، لجنة الرقابة الداخلية للشركات، خبراء مختصون، محافظو الحسابات، مختلف المصالح المعنية لوزارة المالية، مفتشية العمل للمالية التي تم قرار توسيع مجال تدخلاتها إلى الشركات العمومية.

المحور السادس، التخوف المتعلق بتطبيق مشروع هذا القانون، في أجل سنة 2009،

أثارت بعض التدخلات أن الأجل المحدد وهو سنة 2009 قصير المدى.

أذكر في هذا الصدد أن عددا كبيرا من البلدان طبق المحاسبة الدولية في أشهر قليلة بعد المصادقة عليها من بينها بلدان في طريق النمو،

فالمخطط المحاسبي الوطني الحالي تم إصداره في شهر أبريل من سنة 1975 ودخل حيز التنفيذ في شهر يناير سنة 1976، وشرعت مصالح وزارة المالية في تنفيذ هذا المشروع منذ سنة 2001 بمشاركة عدد كبير من الخبراء والممارسين والمؤسسات.